الأمم المتحدة

A/59/293

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2004
Arabic
Original: English/French

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٤٠ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان والمناطق وإنعاشها

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أُعد استجابة لطلبات الجمعية العامة في دورتيها السابعة والخمسين والثامنة والخمسين، معلومات عن المساعدة الإنسانية والإنعاشية المقدمة إلى البلدان التي تجتاز أزمة إنسانية أو الخارجة منها والتي نشأت بسبب الصراع أو لأسباب طبيعية مثل الجفاف.

ويختتم التقرير بتقديم توصية بأنه ينبغي الكف عن النظر في حالة بعض هذه البلدان، التي اجتازت مرحلة الأزمة وتستفيد حاليا أساسا من المساعدة المقدمة لإعادة البناء والتنمية بدلا من المعونة الغوثية، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة''.

* A/59/150.

** تأخر تقديم التقرير بسبب التنقيحات المطلوبة لكي يتلاءم مع شكل التقارير الموحدة.

081004 051004 04-46914 (A)
0446914

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – المساعدة الإنسانية والإنعاشية المقدمة إلى فرادى البلدان ٣

أنغولا ٣

جزر القُمر ٧

جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠

إثيوبيا ١٤

ليبريا ١٩

ملاوي ٢٣

صربيا والجبل الأسود ٢٧

الصومال ٣١

طاجيكستان ٣٥

ثالثا – الملاحظات ٣٩

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة استجابة لطلبات الجمعية الواردة في قراراتها المشار إليها في الفصل الثاني أدناه، ويقدم معلومات عن المساعدة الغوثية والإنعاشية المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها إلى البلدان المتأثرة بمختلف أنواع الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان. واستجابة لطلب الجمعية العامة بتوحيد وتبسيط تقارير الأمانة العامة كلما أمكن ذلك، جرى توحيد تقارير البلدان التي كانت تصدر بصفة تقليدية في شكل وثائق مستقلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في وثيقة واحدة تغطي تسعة بلدان. وأُصدر التقرير المتعلق بتقديم المساعدة إلى موزامبيق الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٠٤/٥٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ تحت الرمز A/59/86-E/2004/69.

ثانيا – المساعدة الإنسانية والإنعاشية المقدمة إلى فرادى البلدان

أنغولا

٢ – طلبت الجمعية العامة، في جملة أمور، بموجب قرارها ١٠٢/٥٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا، بغية تخفيف حدة الحالة الإنسانية، وتوطيد السلام، والديمقراطية، والاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد، وإتاحة الفرصة لإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للحكومة.

المساعدة الإنسانية

٣ – عند انتهاء الصراع الأنغولي في عام ٢٠٠٢، اعتُبرت الحالة الإنسانية من أسوأ الحالات على مستوى العالم. فقد احتاج إلى المساعدة للعودة إلى ديارهم أربعة ملايين نسمة، أي ربع السكان تقريبا، بما في ذلك المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين بالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وأفراد أسرهم. وللتصدي لتنقلات العودة الجماعية، تم وضع إطار قانوني يستند إلى المبادئ الإرشادية بشأن التشرد الداخلي[(١)]. وقد عاد الآن تقريبا جميع المشردين داخليا البالغ عددهم ٣,٨ مليون إلى مناطقهم الأصلية. وقد قرر على الأرجح أولئك الذين لم يعودوا أن يبقوا في المجتمعات المضيفة لهم.

٤ – وقد عاد ١٣٣ ٠٠٠ لاجئ أنغولي تقريبا إلى ديارهم في عام ٢٠٠٣، بمن فيهم ٧٦ ٠٠٠ في إطار عملية الإعادة الطوعية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

اللاجئين. وتقدر المفوضية أنه لا يزال هناك ٠٠٠ ٢٤٠ لاجئ أنغولي في بلدان اللجوء الأساسية: جمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وناميبيا، علاوة على بوتسوانا وجنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن يعود ما يصل إلى ٠٠٠ ١٤٥ لاجئ في عام ٢٠٠٤. ويواصل اللاجئون مع ذلك العودة بصورة عفوية، أساسا في إقليم موكسيكو الشرقي. ويتلقى عدد كبير منهم مساعدة في مراكز الاستقبال التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولكنهم يواصلون السفر على الأقدام إلى مناطق لا يمكن لشركاء المساعدة الإنسانية الوصول إليهم.

٥ - وكان شركاء المساعدة الإنسانية يعملون باستمرار على تكييف نهجهم للتركيز على الأنشطة التالية للصراع والأنشطة الانتقالية. ولا يزال الوضع مع ذلك يثير القلق الشديد فيما يتعلق بما يُقدر بـ ١,٢ مليون نسمة يقيمون في مناطق يصعب الوصول إليها. وتشكل البنية الأساسية التي دمرتها الحرب ووجود ألغام أرضية عقبات رئيسية أمام العمليات الإنسانية والعودة إلى الحياة الطبيعية. وعانت الحكومة من نقص الطاقات والتمويل والمعدات للوفاء بمطالب إزالة الألغام. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٤، ستضع حكومة أنغولا، بالمساعدة التقنية للأمم المتحدة، خطة وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام والقائمة على أساس أولويات محددة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٦ - وأحرزت الحكومة تقدما ضئيلا في إصلاح البنية الأساسية الاجتماعية، بما في ذلك الطرق الرئيسية التي تربط العاصمة بالداخل، مما أعاق انتعاش المناطق الريفية. وفي معظم المقاطعات، لم يبدأ بعد تنفيذ مشروعات إعادة الإدماج وتنمية المجتمعات المحلية ولا يحصل الموظفون العموميون على مرتباتهم المعتادة. واتسمت الجهود الرامية إلى دعم استقرار مجتمعات العائدين عن طريق تحسين تقديم الخدمات الأساسية بالبطء المثبط للهمم.

٧ - وعُهِد بالمهام الرئيسية لتنسيق المساعدة الإنسانية إلى الوزارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المختصة بالاشتراك مع برنامج يجري تنفيذه لبناء القدرات. وتمثلت النتيجة المنطقية في الخفض التدريجي لأنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتحويله إلى وحدة لدعم المنسق المقيم.

٨ - وبهدف التصدي للفترة الانتقالية، قررت الأمم المتحدة استخدام أداتين: نداء موحد من أجل المرحلة الانتقالية لعام ٢٠٠٤ وإطار عمل مرن للأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وهناك فجوة تنمو مع ذلك كلما اقتربت الأنشطة الطارئة من الاكتمال بينما اعتُبر التمويل والتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع الانتقالية غير كاف لتغطية الاحتياجات. وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تم تمويل نحو ٢٦ في المائة من المبلغ المطلوب في

نهاية المرحلة الانتقالية البالغ ٢٦٣ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٣، تلقى النداء الطارئ الأخير من أجل أنغولا ١٧١ مليون دولار، أو ٥٥ في المائة من المبلغ المطلوب.

الحالة الاجتماعية

٩ - لا تزال المؤشرات الاجتماعية في أنغولا متدنية للغاية. فمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (٢٥٠ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء) هو ثاني أعلى معدل في العالم بينما يُعتبر معدل الخصوبة البالغ ٧,٢ أحد أعلى ثلاث معدلات في العالم. ومعدل أمية الكبار البالغ ٣٣ في المائة يقبل المقارنة بالمتوسط لأفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (٣٨ في المائة).

١٠ - وكجزء من الحملة لتحسين التعليم، أعلنت الحكومة في عام ٢٠٠٣ تعيين ١٥٤ ٢٩ مدرسا لدعم عودة نحو مليون طفل إلى المدارس. وتُعتبر هذه خطوة نحو تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية. ولكي يُكلل بالنجاح التام هناك حاجة مع ذلك إلى استكماله بدفع المرتبات المعتادة، ودورات تدريب المدرسين، وبناء المدارس، والإشراف وتوفير المواد المدرسية.

١١ - ويُعتبر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تحديا آخر للتنمية المستمرة في البلد. ويُقدر بصفة رسمية معدل انتشاره الحالي بنحو ٥,٥ في المائة. غير أن نقص المعلومات الإحصائية والعدد المحدود لمراكز المراقبة يعني أن المعدل الحقيقي أعلى بكثير على الأرجح. وتعتزم الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة، إجراء أول دراسة استقصائية وطنية لمدى توافر الأمصال في عام ٢٠٠٤. وللتصدي للتهديد المتنامي لفيروس نقص المناعة البشرية، قامت الحكومة خلال عام ٢٠٠٤، بدعم من الأمم المتحدة، بوضع وإقرار قانونها الوطني وخطتها الاستراتيجية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما يرمي إلى تعزيز التنسيق الوطني فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين. ويتمثل التحدي الآن في ترجمة الخطة إلى إجراء واقعي يرمي إلى وقف انتشار الفيروس.

الحالة الاقتصادية

١٢ - لم يترجم بعد النمو الاقتصادي في أنغولا إلى حياة أفضل لشعبها، ولا سيما في المقاطعات. ووفقا للورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، يعيش ٦٨ في المائة من السكان دون خط الفقر ويعاني ٢٦ في المائة من الفقر المدقع. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي معادلا في السنوات الثلاث الماضية، في المتوسط، للنمو السكاني (٣ في المائة).

١٣ - ويبين توزيع ميزانية عام ٢٠٠٤ حسب المهام أن الوزارات السيادية (الدفاع والأمن وخدمات الإدارة العامة) لا تزال تستهلك النصيب الأكبر من الموارد العامة (٤١,٨ في المائة). وتستهلك الديون أيضا نحو ٢٧ في المائة من الميزانية. ولا تشير هذه الأرقام إلى عودة واضحة لأولويات ميزانية ما بعد الصراع، نظرا لأن النفقات في قطاع الصحة (التي أُبقيت عند ٦ في المائة) وقطاع التعليم (التي زادت من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٠٤) لا تزال منخفضة للغاية، حتى بمعايير أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

١٤ - واعتبر المجتمع الدولي أن عدم توفر بيانات موثوق بها ومتاحة في الوقت المناسب بشأن المالية العامة يُعتبر أحد أوجه الضعف الرئيسية للسلطات، مما يعكس عدم كفاية القدرة وضآلة الشفافية. ولوحظ مؤخرا وجود جهود لعكس اتجاه هذا الوضع، مع سماح الحكومة بنشر تقرير لمراجعة الحسابات يتعلق بقطاع النفط. كما أن الحكومة ومؤسسات بريتون وودز قامت للمرة الأولى بتوفيق أرقام المالية العامة.

١٥ - ويؤدي استقرار أسعار النفط حول ٢٢,٦٠ دولار للبرميل في السنوات الثلاث الأخيرة والمقترن بإعادة التنشيط التدريجي للقطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة، إلى إفساح المجال للتوقعات المتفائلة بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي. وسيؤدي إنتاج النفط، الذي يبلغ حاليا أكثر من مليون برميل يوميا، إلى زيادة نصيب القطاع من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. وإذا تحقق ذلك، فإنه سيؤدي إلى ارتفاع ملموس في الإيرادات المتاحة للحكومة. وينبغي مع ذلك، لكي يكون له أثر فعلي على رفاه السكان، أن يتبعه تمويل كافٍ للبرنامج الاجتماعي، وإعادة توزيع الدخل، وخلق فرص للعمل.

١٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وافقت الحكومة الأنغولية على ورقتها الاستراتيجية للحد من الفقر والتي تتضمن موجزا لعشر مجالات ذات أولوية من أجل إعادة البناء يتعين الاضطلاع بها حتى عام ٢٠٠٦ وتتولى الحكومة أيضا وضع برنامج إنمائي طويل الأجل حتى عام ٢٠٢٥. وتركز أسرة الأمم المتحدة على تشجيع جهود الحكومة على الانتقال إلى التنمية المستدامة. وأُعيد تنشيط المفاوضات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي. ولدى البنك الدولي تمثيل رسمي في البلد ويعمل على وضع استراتيجية المساعدة القطرية لأنغولا.

الاستنتاجات

١٧ - لا يزال مستوى المساعدة الدولية المقدمة إلى أنغولا منذ حلول السلام غير كافٍ. وهناك حاجة إلى زيادة الدعم المقدم من المانحين وينبغي للحكومة، من جهتها، أن تستعرض من خلال مساءلة وشفافية أكبر طريقة استخدام الموارد. وسيكفل هذا النهج الثنائي تدعيم

السلام الذي يتمتع به البلد حتى الآن ويضع البلد على طريق التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ومن الموصى به لذلك: (أ) أن تعزز قدرة الحكومة لكفالة أنها تضطلع بالقيادة في جميع التدخلات الموجهة نحو التنمية؛ (ب) أن تتبرع الدول الأعضاء لأنغولا بسخاء، لأنه بدون الموارد اللازمة من الصعب تحقيق السلام الدائم؛ (ج) أن تستمر الأمم المتحدة في بناء تحالفات فيما بين المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص ودوائر المانحين حتى يتم تنسيق جميع الاستجابات الإنمائية ومواءمتها من الناحية الاستراتيجية.

جزر القُمر

١٨ - طلبت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٢٠/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المختصة، في حال التوصل إلى اتفاق بين جزر القُمر وسلطات الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، وريثما يوضع اتفاق فومبوني في صيغته النهائية بحلول أوائل عام ٢٠٠٤، أن توجه مساعدتها المالية والتقنية لإعانة شرائح السكان الأكثر تضررا خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، وتحقيق الإعمار والتنمية المستدامة وتمكين البلد من تجديد التزامه مع المؤسسات المالية الدولية.

التطورات الاقتصادية والسياسية الأخيرة

١٩ - شهدت جزر القُمر منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية ومالية خطيرة تتميز بنمو غاية في الضعف للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض الاستثمارات، وتراكم متأخرات كبيرة في المدفوعات الداخلية والخارجية، وظهور أوجه اختلال كبيرة في المجالات الاقتصادية الكلية. ونتج عن هذه المصاعب الاقتصادية نموا سلبيا للإيرادات الفعلية للفرد مما أدى إلى التعجيل بإفقار السكان. ومن المقدر اليوم أن نحو ٦٠ في المائة من السكان يعيشون دون خط الفقر. ويقترن هذا المستوى المرتفع من الفقر النقدي بمستويات أداء ضعيفة في مجال التنمية البشرية.

٢٠ - وفي عام ١٩٩٧، تفاقمت هذه الأزمة الاقتصادية بأزمة سياسية ومؤسسية بانفصال جزيرة أنجوان، وبعد ذلك بعامين، بأزمة سياسية ومؤسسية بوقوع انقلاب عسكري في عام ١٩٩٩ والذي أدى إلى إلغاء مؤسسات الجمهورية الاتحادية الإسلامية. وكان يتعين الانتظار حتى شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لكي تحصل جزر القُمر على دستور جديد والذي تمت الموافقة عليه في أعقاب اتفاق فومبوني في شباط/فبراير ٢٠٠١. ويتعين مع ذلك توضيح أن الدستور الجديد قد اكتفى بتحديد مجال اختصاص السلطة المركزية وأحال إلى جمعية

الاتحاد في المستقبل التصويت على القوانين التنظيمية التي تحدد مجال الامتيازات والاختصاصات الخاصة بالجزر وتلك التي يتم تقاسمها بين الاتحاد والجزر.

٢١ - وأدى هذا الدستور غير المكتمل إلى اندلاع، منذ انتخاب رؤساء الجزر ورئيس الاتحاد، نزاعات حادة بشأن الاختصاص، لا سيما حول المشاكل المتصلة بالمالية العامة والأمن، مما أدى إلى إغراق البلد في أزمة سياسية حتى أدت إلى شلل عملية متابعة إنشاء المؤسسات الدستورية. وفي هذا الإطار من شلل العملية اتخذت الجمعية العامة القرار ١٢٠/٥٨.

مبادرات المجتمع الدولي

٢٢ - قام المجتمع الدولي، في أعقاب صدور هذا القرار، بزيادة جهوده للوساطة ونجح في إعادة الأطراف القُمرية إلى مائدة المفاوضات. ونتج عن ذلك إبرام اتفاق موروني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والذي وقعه رئيس اتحاد جزر القُمر ورؤساء الجزر المتمتعة بالحكم الذاتي، والذي أعادت بموجبه الأطراف القُمرية تأكيد التزامها باتفاق فومبوني وتصميمها على تحقيق إقامة مؤسسات دستورية. ويحدد هذا الاتفاق الأحكام الانتقالية التي سيتم بموجبها إدارة مجمل كيان جزر القُمر حتى يتم إنشاء الجمعية الوطنية وينص صراحة على إشراك المجتمع الدولي في إدارة الفترة الانتقالية بواسطة آلية مرنة للوساطة والرقابة والذي يرتكز على أساس إنشاء لجنة متابعة للاتفاق ولجنة للتنسيق، وتضم اللجنتان ممثلين للأطراف القُمرية والمجتمع الدولي.

٢٣ - وعقب توقيع اتفاق موروني هذا، عقد المجتمع الدولي، وفقا للفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٨، اجتماعا في باريس في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وقرر إنشاء صندوق استئماني دعما للفترة الانتقالية في جزر القمر. وعُهد بتعبئة الموارد وإدارتها في إطار هذا الصندوق الاستئماني، الذي قُدرت حصيلته بأكثر من ٥ ملايين دولار بقليل، إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٤ - وبفضل هذه التعبئة من جانب المجتمع الدولي، تمكّن البلد من وضع ميزانية موحدة لعام ٢٠٠٤ بهدف استئناف الحوار مع صندوق النقد الدولي بغرض التفاوض بشأن برنامج رسمي مع هذه المؤسسة النقدية. وعلاوة على ذلك، أمكن إجراء انتخابات الجمعيات الوطنية للجزر وللاتحاد في ظروف مواتية في التواريخ المحددة في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٢٥ - وقد منع عدم الاستقرار المؤسسي والاضطرابات السياسية، التي اجتاحت جزر القمر، قادتها من وضع سياسة إنمائية متماسكة ووضعها موضع التنفيذ. وواجهوا أيضا مماطلة

من جانب مقدمي الأموال والشركاء الآخرين في التنمية الذين التزموا في معظمهم بالترقب مع ما ترتب على ذلك من نتيجة تمثلت في انخفاض محسوس في المعونة الإنمائية المقدمة إلى البلد. وفي هذه الظروف، أصبحت المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة حيوية من أجل إصلاح وتنمية البلد وهو نفس الهدف الذي تبذل من أجله وكالات المنظومة الجهود، بصفة فردية أو جماعية، من أجل تعبئة الموارد لصالح جزر القمر.

٢٦ - وعقب اعتماد القرار ١٢٠/٥٨ تعززت المساعدة المقدمة من وكالات منظومة الأمم المتحدة إلى جزر القمر بمبادرات ذات صلة بغية تعديل أطر تنفيذ التدخلات في الكيان المؤسسي الجديد من أجل تحقيق فعالية أفضل للإجراء أو تهيئة ظروف مواتية لتدخل شركاء آخرين في تنمية البلد.

٢٧ - ولذلك أيدت منظومة الأمم المتحدة مبادرة لعملية وطنية لوضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وهي العملية التي شارك فيها شركاء آخرون للبلد، ولا سيما البنك الدولي. وأظهرت هذه الورقة وجود توافق للآراء حول النمو مع وضع مكافحة الفقر في بؤرة اهتمامات التنمية. ومن المتوقع أن تتيح للبلد الوصول إلى بعض آليات تمويل الاقتصاد والاستعداد في ظل ظروف أفضل لعقد اجتماع المائدة المستديرة المقبل للمانحين من أجل تمويل التنمية في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن وجود هذا الإطار المرجعي يوسع احتمالات التعاون لوكالات الأمم المتحدة في المجال التنفيذي بدعمها للأهداف الوطنية ذات الأولوية في مجال التنمية.

الاستنتاجات

٢٨ - أدت في الواقع الأزمة المطولة التي شهدتها جزر القمر إلى تحويلها إلى بلد منكوب من الناحية الاقتصادية، وضعيف من الناحية الاجتماعية ويتسم الضعف من الناحية المؤسسية. ويشير التقرير الوطني لعام ٢٠٠٣ لهذا البلد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بوضوح إلى أن جزر القمر تتقدم ببطء نحو الأهداف المتفق عليها، إن لم تكن تبتعد عنها.

٢٩ - وأتاحت التعبئة التي قام بها المجتمع الدولي للبلد أن يستأنف السير على طريق المصالحة الوطنية. وتشكل انتخابات الجمعيات الوطنية للجزر ولاتحاد جزر القمر مكسبا هاما على طريق إصلاح البلد. ومع ذلك، لا يزال يوجد عدد معين من التحديات.

٣٠ - وتتمثل إحدى هذه التحديات الرئيسية دون شك في إقامة الإطار المؤسسي الجديد. ويتمثل تحدي آخر في الاستئناف الفعلي للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز بغية تمكين البلد من الوصول إلى آليات معينة ذات صلة بتمويل التنمية. كما أصبح البلد مؤهلا للاشتراك في

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتمتلك ورقة استراتيجية للحد من الفقر ولكن إذا لم يتم التوصل إلى برنامج رسمي مع صندوق النقد الدولي، فإن هناك احتمال أن لا تتمكن من الاستفادة من تخفيف عبء الديون. كما أن احتمال عقد اجتماع مائدة مستديرة مثمر للجهات المانحة للبلد يرتبط باستئناف العلاقات الطبيعية مع صندوق النقد الدولي.

٣١ - ولا تزال جزر القمر تحتاج اليوم بشدة إلى دعم متعدد الأوجه من المجتمع الدولي لكي تواصل عملية المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد. ولا تزال العملية الحالية للمصالحة الوطنية - التي شهدت تقدما ملموسا بإجراء الانتخابات في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٤ - تشكل تحديا فيما يتعلق بمواصلة الحوار بين الأطراف القمرية بهدف الانتهاء من البناء المؤسسي على وجه السرعة ومعالجة المشاكل العاجلة للتنمية بحزم. ولذلك فإنه قد يبدو من المفيد توجيه نداء إلى البلدان والمنظمات المانحة وكذلك إلى الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة لكي تواصل تقديم معونتها لإصلاح البلد وزيادتها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٢ - طلبت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٢٣/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إلى الأمين العام أن يبقي الحالة الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيد الاستعراض بهدف تشجيع المشاركة في برنامج لتقديم المساعدة المالية والمادية إلى ذلك البلد، لتمكينه من تلبية الاحتياجات العاجلة في مجال الانتعاش الاقتصادي والتعمير.

٣٣ - وعلى عكس السنوات السابقة، يركز هذا التقرير على الجوانب المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي وإعادة البناء ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتُقدم بانتظام إلى مجلس الأمن تقارير الأمين العام المتعلقة بالمشاكل السياسية والعسكرية والأمنية والإنسانية (وللاطلاع على آخر هذه التقارير، انظر S/2004/1098 و S/2004/251).

الحالة الإنسانية

٣٤ - تحسنت الحالة الإنسانية في نهاية عام ٢٠٠٣ وبداية عام ٢٠٠٤. وتمكّنت المنظمات الإنسانية من ممارسة أنشطتها في المناطق الريفية بشرق البلد بفضل تحسن الحالة الأمنية. وبدأ المشردون في العودة إلى ديارهم في أقاليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما. وأجبرت مع ذلك الصراعات التي اندلعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في بوكافو عددا كبيرا من المنظمات على التعليق المؤقت لأنشطتها، مما أدى إلى حرمان أكثر من ٨٠ في المائة من

المنطقة الشرقية من المساعدة. وإذا ما استؤنفت الأنشطة في وقت لاحق، فإن عدم الاستقرار وانعدام التقدم في العملية الانتقالية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الأنشطة الإنسانية.

٣٥ - ويُعتبر مستوى التمويل العالمي للأنشطة الإنسانية غير كاف. وفي الواقع، فإنه بالنسبة لعام ٢٠٠٣، بلغت التبرعات المقدمة للنداء الموحد ١٠٨ ملايين دولار من أجل ميزانية تبلغ ٢٢٩ مليون دولار. وبالنسبة لعام ٢٠٠٤، بلغت التبرعات في منتصف العام ٥٦ مليون دولار من أجل ميزانية تبلغ ١٦٠ مليون دولار.

البيئة الاجتماعية - الاقتصادية

٣٦ - استمر في عام ٢٠٠٣ النمو الإيجابي الذي لوحظ اعتبارا من عام ٢٠٠١. وتقدم تقديرات المصرف المركزي للكونغو معدلا لنمو الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ مقابل ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٢. ويأتي هذا النمو أساسا من أفرع الصناعة الاستخراجية والنقل والاتصالات.

٣٧ - وأقرت الجمعية الوطنية في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤ مشروع ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٤، التي بلغت إيراداتها ونفقاتها ٠٠٠ ٠٠٠ ٤٨٥ ٤٨٢ فرنك كونغولي أي ما يعادل ٥٥٢ ٢٤٤ ١٦٨ ١ دولارا. وسيتوقف تنفيذ هذه الميزانية على الموارد الخارجية المعبأة، لأنه يتعين أن تساهم بنسبة ٥٢,٩ في المائة. وأُصيب الميزان التجاري في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ بعجز يبلغ ٢٤٩ مليون دولار، مقابل فائض يبلغ ٣١٩,٩ مليون دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وذلك من جراء ارتفاع يبلغ ١٦,٦ في المائة في الصادرات، في حين ارتفعت الواردات بنسبة ٧٩,٣ في المائة.

٣٨ - وأتاحت عمليات تصفية المتأخرات وإجمالي الديون خفض إجمالي الديون إلى ٥١١,٢ ١١ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وتحددت متأخرات خدمة الديون، بعد إعادة هيكلة الديون الكونغولية في نادي باريس، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٣ بمبلغ ٨٦٢,٢٧ ١ مليون دولار. وتتعلق هذه المتأخرات بديون الدائنين الذين لم تنته معهم بعد المفاوضات الثنائية.

٣٩ - ولم يتحسن الوضع الاجتماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإطلاق خلال الفترة قيد الاستعراض، حتى لو لم تتوفر بيانات أحدث من البيانات المتعلقة بعام ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن ٧٣ في المائة من السكان يجدون أنفسهم في حالة انعدام الأمن الغذائي، ويبلغ معدل وفيات الرضّع والأطفال الصغار ١٢٦ و ٢١٣ في الألف على التوالي، ويبلغ معدل وفيات الأمهات ٢٨٩ ١ لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء، وتبلغ النسبة المئوية

للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد ٣٨ في المائة، ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية ٥١,٧ في المائة. وتفاقمت الحالة الصحية، التي تثير القلق بالفعل، من جراء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي لا يكف عن الانتشار. وتميزت الحالة الاجتماعية أيضا بإضراب الموظفين الذين تقل مرتباتهم عن الحد الأدنى للمعيشة، ويُعتبر تواضع المرتبات أحد القيود الرئيسية على قدرة الإدارة على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفي غياب نظام فعال للحماية الاجتماعية، فإن قطاعا كبيرا من السكان معرض للمخاطر، ولا سيما المتقاعدين، والأرامل والأيتام، والمسنين، والمعوقين، والأطفال العاملين.

التحديات الاقتصادية وفي مجال الحكم الرشيد وتعزيز القدرات

٤٠ - استمرت جمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة تحدي يتمثل في استعادة كفاءة البنى الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية، المنهارة بالكامل وغير الكافية تماما من حيث الكم والكيف للوفاء باحتياجات السكان والمؤسسات. وتعتزم الحكومة التصدي لهذا التحدي بتنفيذ البرنامج الموسع لحالات الطوارئ المتعدد القطاعات للتعمير والإنعاش، وهو برنامج طموح للاستثمارات الاجتماعية - الاقتصادية يتوافق مع مساحة البلد. وتتجاوز عمليات التمويل المطلوبة لتنفيذ هذا البرنامج والتي تبلغ نحو ٧ مليارات دولار القدرات الوطنية وتتطلب بالتالي دعما من الشركاء.

٤١ - وفي مجال الحكم وتعزيز القدرات، تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية تحمل عبء أوجه الضعف المؤسسي والبشري، لا سيما في الإدارة العامة والنظام القضائي اللذين يضر انعدام فعاليتهما بالإنتاجية الوطنية. ويتعين على البلد إصلاح الخدمة العامة المدنية لجعلها أكثر قدرة على تقديم الخدمات التي ينتظرها منها السكان والمؤسسات. وينطبق نفس الشيء على الجهاز القضائي الذي يعتبر حسن أدائه لعمله شرطا ضروريا لاحترام حقوق الإنسان وتأمين الأعمال.

دعم منظومة الأمم المتحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٢ - ساهمت منظومة الأمم المتحدة في الفترة قيد الاستعراض في الإنعاش الاقتصادي وفي إعادة بناء البلد عن طريق أعمال إصلاح البُنى الأساسية الاجتماعية - المجتمعية، والنهوض بالأنشطة المدرة للدخل في القطاع الريفي، وتنمية القروض الصغيرة، واستخدام معدات أتاحت استئناف التجارة بين الأقاليم التي كانت من قبل منعزلة كل منها عن الأخرى. كما شارك أيضا في العملية الجارية لوضع الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر، مع التأييد بصفة

محددة لأخذ البعد المستخدم في الحسبان سواء في برامج إعادة البناء أو في الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر. وتجدر الإشارة إلى الدعم المستمر من مؤسسات بريتون وودز لتحسين الإطار الاقتصادي الكلي، ولإدارة المالية العامة، ولتعزيز القطاع الخاص، وهي عناصر لا غنى عنها من أجل تحقيق نمو قوي ومستدام.

٤٣ - وجرت مواصلة تقديم الدعم المتعدد الأشكال من منظومة الأمم المتحدة إلى البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوسيع نطاقه. وأدت إعادة تنشيط فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى مضاعفة المبادرات المشتركة الرامية إلى تعزيز التنسيق والقيادة على أعلى مستوى والتعبئة المتزايدة للموارد. وبذلك أمكن أيضا للحكومة أن تحصل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على موارد تبلغ ١١٢ مليون دولار، والتي يجدر أن تضاف إليها منحة من البنك الدولي بقيمة معادلة في إطار البرنامج المتعدد الأقطار لأفريقيا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٤٤ - وختاما، وفي موازاة إجراءات الدفاع، والتدعيم المؤسسي وتعزيز الشراكة، واصلت وكالات منظومة الأمم المتحدة استحداث مبادرات حفازة في المجالات التالية: الترويج للنشاط الجنسي المسؤول لدى الشباب، وتحمل عبء تربية الأيتام وفقا لنهج غير مؤسسي، ومراقبة الوباء، ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، وتحقيق الوقاية في صفوف العسكريين، وتحقيق الوقاية بين صفوف اللاجئين.

٤٥ - وشاركت منظومة الأمم المتحدة في وضع استراتيجية انتقالية لدعم القدرات التي ترمي إلى إعادة تنشيط الوظائف الإدارية الأساسية لتنفيذ البرامج وتحقيق الإصلاحات التي قررتها الدولة. وأيدت منظومة الأمم المتحدة أيضا إيفاد بعثة من مانحين متعددين تمثلت مهمتها في تفقد مواقع النظام القضائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بهدف إعادة توجيه وتوسيع نطاق التدخلات الجارية بالفعل والمتعلقة بتدريب الموظفين، وتوعية السكان بمسألة العدالة، وتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية والعناصر الوطنية الفاعلة الأخرى، وتقديم المعدات بانتظام من أجل تقديم الخدمات.

الاستنتاجات

٤٦ - على الرغم من أن النمو الاقتصادي قد أصبح إيجابيا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، فإنه لا يزال غير كافٍ تماما لكي يسمح بإطلاق الموارد اللازمة للعملية الضخمة لإعادة البناء الوطني لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، لا يتيح المعدل الضعيف للغاية للإنفاق العام المخصص للاستثمار وضع الشروط اللازمة لإعادة الانطلاق الاقتصادي. وحتى

لو كان بعض رجال الأعمال من الخارج قد أبدوا خلال زياراتهم اهتمامهم بالاستثمار في البلد، فإن هذه الاستثمارات لن تكون فعالة دون حد أدنى من البُنى التحتية الاقتصادية، ودون الحديث عن العائق السياسي الذي سيظل قائما حتى إجراء الانتخابات الحرة والديمقراطية. ويعني ذلك أن الاستثمارات العامة ستبقى المحرك للنمو الاقتصادي وينبغي زيادتها بصورة ملموسة بخفض العوامل التي تقيد طاقة الاستيعاب للبلد. وعلاوة على ذلك، يجدر وضع خلق فرص العمل في بؤرة سياسة الاستثمار لكفالة مساهمتها في إنعاش الطلب الداخلي. وستستمر الديون الخارجية في الضغط بشدة على الموارد الوطنية، مما سيستدعي التعجيل بالوصول إلى نقطة الانتهاء لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما بالانتهاء من وضع الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر في صيغتها النهائية خلال عام ٢٠٠٥ ووضعها موضع التنفيذ الفعلي.

إثيوبيا

٤٧ - أهابت الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٤ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في جملة أمور، بالمجتمع الدولي أن يستجيب في الوقت المناسب لنداء عام ٢٠٠٤ المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الطارئة إلى إثيوبيا التي تغطي الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية، فضلا عن الاحتياجات العاجلة لأنشطة البرامج في عام ٢٠٠٤ الرامية إلى التصدي للأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي، ولمسائل مثل إنعاش المناطق المتضررة وحماية الأصول والتنمية المستدامة فيها.

الاحتياجات الإنسانية والاستجابة

٤٨ - شهدت إثيوبيا جفافا شديدا في عام ٢٠٠٢، والذي تسبب في وقت لاحق في انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد في أواخر عام ٢٠٠٢ وفي عام ٢٠٠٣، والذي أثر أساسا على ستة أقاليم في البلد (وأقاليم عفر، وتيغراي، وأمهرة، وإقليم شعوب الأمم والقوميات الجنوبية، وإقليم أوروميا، والإقليم الصومالي). وبحلول أيار/مايو ٢٠٠٣ كانت الأزمة قد أثرت على ١٣,٢ مليون نسمة بصفة مباشرة، وهو أعلى عدد من الناس الذين تأثروا بالجفاف على الإطلاق في إثيوبيا. وأضافت مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى تعقد الأزمة.

٤٩ - وتطلبت أزمة عام ٢٠٠٣ قيام الحكومة والمجتمع الدولي بتعبئة جهد إنساني هائل. وفي الواقع، كانت هذه هي أكبر عملية إغاثة يضطلع بها على الإطلاق في أفريقيا. وتعهد المجتمع الدولي بالتبرع بأكثر من ١,٨ مليون طن من الأغذية منها ١,٥ مليون طن تم شحنها

إلى جيبوتي خلال عام ٢٠٠٣ ونقلت براً إلى الجهات المقصودة المحورية في إثيوبيا. واضطلع برنامج الأغذية العالمي بدور رئيسي في رصد ودعم هذه العملية السوقية وفي تتبع تسليم الشحنات والتبرعات. وكانت هذه كميات هائلة وتتجاوز بكثير القدرات السوقية التي كان يعتقد أنها متواجدة. وأبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي جمع بيانات عن التبرعات الطارئة غير الغذائية، أن المانحين قد قدموا نحو ١١٧ مليون دولار من أجل الأنشطة الصحية والتغذوية، وأنشطة مكافحة الملاريا وعلاجها، وأنشطة التحصين، والزراعة (البذور وصحة الماشية)، والمياه والمرافق الصحية، ومن أجل أنشطة التنسيق والرصد وبناء القدرات، بما في ذلك التدريب على التغذية العلاجية واستهداف المعونة الغذائية. وإجمالا، تم الوفاء بنحو ٩٠ في المائة من الاحتياجات الإنسانية بواسطة المانحين، بمن فيهم المتبرعون من القطاع الخاص. وقد أنجز هذا عن طريق الدعوة المتضافرة، والشفافية، والتعاون والتنسيق بين الحكومة والمانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين في المجال الإنساني. وفيما يتعلق بتعبئة موارد الإغاثة، كان النداء المشترك للحكومة والأمم المتحدة عاملا رئيسيا في الاستجابة الناجحة لحالة الطوارئ.

٥٠ - وقد أمكن منع الهجرات الجماعية من خلال عمليات توزيع المساعدات الغذائية، المقدمة من عدد يزيد على ١ ٢٠٠ مركز، تديرها لجنة الوقاية من الكوارث والتأهب لها، والمنظمات غير الحكومية. وقد أمكن الوصول إلى ما يزيد على ١٣ مليون شخص، ولو أن ذلك تم في البداية بتقديم حصص إعاشة مخفضة من الأغذية. وفضلا عن ذلك، قام برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقديم الدعم إلى ١٢٨ ٠٠٠ لاجئ، في غرب وشرق البلاد، كما قدم برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدعم إلى عدد يناهز ١٥٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا في المناطق الشرقية والغربية.

٥١ - وأمكن تسريع وتيرة التدخلات الصحية بصفة عاجلة، للحد من معدلات الوفيات من الأمراض المعدية، بين الأشخاص الذين أنهكهم سوء التغذية. وشرعت وزارة الصحة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية، في حملة ضخمة لتوزيع لقاح الحصبة، وفيتامين ألف شملت ٢١ مليون طفل في سنة ٢٠٠٣، و ١٠ ملايين طفل بحلول أواسط سنة ٢٠٠٤. وقدمت وزارة الموارد المائية، وشركاؤها، المساعدة إلى ١,٨ مليون شخص، من خلال تحسين فرص الوصول إلى مرافق المياه الصالحة للشرب. وقامت وزارة الزراعة والتنمية الريفية، بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة وشركاء من المنظمات غير الحكومية، بتوزيع البذور على ٣٠٠ ٠٠٠ من الأسر المعيشية التي تعاني من الفقر المدقع. وقامت المنظمات غير الحكومية ووزارة الصحة، بدعم من اليونيسيف، بتشغيل ما يزيد على ٤٠ مركزا للتغذية العلاجية، وفرت الغذاء في الحالات

الطارئة لما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، مما أدى إلى إنقاذ حياة ما يزيد على ٩٥ في المائة من أولئك الذين تم إيواؤهم لتلقي العلاج.

٥٢ - وكانت معدلات سقوط الأمطار في سنة ٢٠٠٣ أفضل بشكل ملحوظ عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٢، وأمكن إنتاج فائض من المحصولات. بيد أنه ظلت هناك جيوب عديدة من المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن وحاد، مما تطلب تقديم نداء آخر للحصول على المساعدة الإنسانية في سنة ٢٠٠٤. وقد تقرر أيضا أنه حتى يتم وضع برنامج لشبكة سلامة توفر الأمن الغذائي على المدى الطويل، ينبغي أن يشمل النداء الإنساني في سنة ٢٠٠٤ كلا من أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن، وأولئك الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

٥٣ - وقد ترتب على ما سبق، قيام الحكومة الإثيوبية، والأمم المتحدة، والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بتوجيه نداء للحصول على ٨٥ مليون دولار من المساعدات غير الغذائية، و ٠٠٠ ٨٧١ طن من الأغذية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية في سنة ٢٠٠٤. ويحتاج عدد يقدر بـ ٧,٢ مليون شخص، يشكلون حوالي ١٠,٥ في المائة من إجمالي عدد السكان، إلى المساعدة. وبفضل ما تم ترحيله من الأغذية وغيرها من السلع، من سنة ٢٠٠٣، والاستجابة المبكرة من عدة مانحين، تواصلت جهود المساعدة، دونما انقطاع لفترات طويلة. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تم تمويل صافي الاحتياجات الغذائية لإثيوبيا، بنسبة ٧٩,١ في المائة، مع وجود تبرعات معلنة إضافية قيد المناقشة، أما بالنسبة للأصناف غير الغذائية، فقد تم تغطية ما يلزمها من تمويل بنسبة ٣٨ في المائة فقط، مما يبين وجود حالة عدم توازن بصفة عامة، في نطاق كامل النداء، لصالح الأغذية.

٥٤ - واستنادا إلى النتائج الأولية لتقديرات المحاصيل، والمناطق الرعوية، لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٤، قد تكون هناك احتياجات إضافية ملحوظة للمساعدة الإنسانية في مناطق معينة من البلاد، بسبب انخفاض معدلات سقوط الأمطار بشكل كبير عن المعتاد، خلال موسم سقوط الأمطار من آذار/مارس إلى أيار/مايو. وقد أضر ذلك بالمناطق المنتجة للمحاصيل، والمناطق الرعوية المنخفضة، في شرقي البلاد وجنوبها.

٥٥ - وهناك أيضا شواغل متزايدة بشأن الأمن، وإمكانية نشوب صراعات في مناطق معينة من البلد، في سنة ٢٠٠٤، لا سيما في إقليم غامبيلا الذي تتاخم حدوده السودان، وفي الإقليم الصومالي الواقع على حدود الصومال. وقد حد انعدام الأمن في هذه الأقاليم من وصول وكالات الأمم المتحدة إليها، وأثر على عمليات رصد مخيمات اللاجئين في غامبيلا، كما أثّر على قيام الأمم المتحدة برصد توزيع الأغذية، وغيرها من مساعدات الإغاثة في

الإقليم للصومال. وتواصل وكالات الأمم المتحدة رصد عملية ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وتظل على استعداد لتقديم العون فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، والإنعاش، إلى السكان في المناطق التي قد تتضرر، متى تم تنفيذ عملية الترسيم.

تنفيذ الحلول طويلة الأمد

٥٦ - لا يتمكن الملايين من الأشخاص من بين سكان إثيوبيا في المناطق الريفية الذين يزدادون فقرا من إنتاج حاجاتهم الغذائية الأساسية، من أراضيهم الصالحة للزراعة التي تدنت جودتها، ومن المراعي الجماعية. وقامت الحكومة، وشركاء التنمية والمساعدات الإنسانية، أثناء بلوغ أزمة سنة ٢٠٠٣ ذروتها، وبلوغ الاستجابة لها أوجها، بإنشاء برنامج الأمن الغذائي التابع للائتلاف الجديد لتوفير سبل الرزق والأمن الغذائي في إثيوبيا، من أجل إيجاد حل ناجع لمسألة انعدام الأمن الغذائي. وقد تم ربط ذلك ببرنامج الحد من الفقر في إطار التنمية المستدامة. وتهدف مبادرة الائتلاف إلى التصدي للتحديات التي يواجهها ٥ ملايين من الأشخاص المتضررين بشكل مزمن، و ١٠ ملايين شخص آخر يواجهون أوضاع انعدام أمن غذائي حادة، في أكثر المناطق ضعفا في البلاد.

٥٧ - وقام الائتلاف بوضع إطار برنامجي طموح، والذي يشمل التعبئة الاجتماعية من أجل تحقيق الاعتماد على الذات، وإعادة التوطين الطوعية لعدد يناهز ٤٠٠ ٠٠٠ أسرة من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، في مناطق أكثر إنتاجا من البلاد، وتحسين تقنيات إنتاج الغذاء، وتجميع المياه، والحفاظ عليها، وتسجيل الأراضي، وزراعة الغابات، وزيادة إمكانيات الوصول إلى الخدمات الصحية، وتمكين المجتمعات المحلية على مستوى المقاطعات، ووضع برنامج لشبكات السلامة الإنتاجية، لصالح ٥ ملايين شخص من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل مزمن، يربط الحصول على المساعدات الغذائية، أو النقدية، بالأعمال العامة ذات الطبيعة الإنتاجية على مستوى المجتمعات المحلية، التي تهدف إلى تحسين الأمن الغذائي على المدى الطويل.

٥٨ - وبدأ في سنة ٢٠٠٣ الاضطلاع بأنشطة إعادة التوطين الطوعية، وتجميع المياه، بدعم توفر بصفة رئيسية من الموارد الحكومية. وقد سار برنامج إعادة التوطين سيرا سلسا في بعض المناطق، لكنه جابه مشاكل ملحوظة في أوائل سنة ٢٠٠٤، في إقليم أوروميا، بسبب الأعداد الكبيرة للأسر التي تم إعادة توطينها (بلغ العدد تقريبا ٢٥٠ ٠٠٠ شخص في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ونقص الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الأولية المعتزمة. وقدمت الحكومة، وعدة أطراف مانحة، ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة) موارد إضافية لمواجهة نقص الأغذية التكميلية للأطفال، وعدم كفاية

اللوازم الطبية، وللخدمات الصحية، والتغذية العلاجية، وتوفير البذور. وبحلول أواسط سنة ٢٠٠٤، تحسنت معظم المشاكل في المواقع الأكبر حجما بشكل ملحوظ، وفي الوقت نفسه، يجري تطوير برنامج شبكات السلامة الإنتاجية، وتخطط الحكومة للشروع في تنفيذه في سنة ٢٠٠٥.

الاستنتاجات

٥٩ - تم الاعتراف بالنجاح الذي أحرزته عملية الإغاثة في سنة ٢٠٠٣، في منع تكرار انتشار حدوث وفيات على نطاق واسع، ومعاناة هائلة، التي تسببت فيها المجاعة التي شهدتها الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥، باعتباره إنجازا رئيسيا. ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى ما يلي: (أ) التبرعات غير المسبوقة التي قدمها المانحون، الذين قدموا بصفة عاجلة المساعدات النقدية والغذاء من أجل عمليات الإغاثة، ومن خلال الأنشطة التي قامت بها وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وحركة الصليب الأحمر، وشركاء آخرون؛ (ب) فعالية نظم الإنذار المبكر بشأن آثار معدلات سقوط الأمطار، وأوجه النقص في الإنتاج؛ (ج) التنسيق الفعال على المستوى الاتحادي، والإقليمي، ومستوى الويريداس (المقاطعات)؛ (د) الاستجابة المبكرة للحكومة التي تبرعت بمقدار ٤٥ ٠٠٠ طن متري من القمح؛ (هـ) القدرات السوقية التي تحسن مستواها بشكل متزايد، والتي كانت ذات أهمية حاسمة لنجاح العملية.

٦٠ - والحقيقة المتمثلة في احتياج هذه الأعداد الهائلة من الأفراد للمساعدة الإنسانية حتى يكتب لهم البقاء عبارة عن تحذير بما ينطوي عليه المستقبل من مخاطر، وتزايد جوانب الضعف في إثيوبيا. وقد أصبح الجفاف مصدر خطر مزمن في إثيوبيا، بما له من علاقة بتآكل قاعدة الموارد الطبيعية الذي تتسبب فيه الضغوط الناجمة عن نمو أعداد السكان بمستويات عالية، وإزالة الغابات، ونضوب موارد المياه، وعدم كفاية الأراضي الزراعية للأسر، والتغيرات المناخية. وتؤدي حالات الجفاف المتكررة إلى تزايد الضعف الذي يعاني منه السكان، إذ يلجأ الناس إلى بيع أصولهم المترلية في محاولة لمجابهة تكاليف العيش. ويشكل هذا الوضع توجها حلزونيا إلى الأسفل، وهو يحتاج إلى المعالجة الفورية من خلال الجهود الإنمائية.

٦١ - وفي الوقت الذي تسير فيه قدما الجهود المبذولة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل، فإن الصدمات سيتوالى وقوعها في المستقبل، وينطوي ذلك على إمكانية وضع آلاف الأشخاص، بل حتى الملايين، من فقراء الريف، في أوضاع تجعلهم بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ومن ثم، فإن على الحكومة والمجتمع الدولي ألا ينيا في تقديم دعمهما وتعزيزهما للقدرات اللازمة لإدارة الطوارئ، وتقديم الإغاثة الإنسانية، وعليهما أن يقوما بذلك بطريقة تدعم الحلول على المدى الطويل لمسألة انعدام الأمن الغذائي والمعيشي.

ليبريا

٦٢ - دعت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥١/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في جملة أمور، جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى القيام، حسب الاقتضاء، بتقديم المساعدة إلى ليبريا من أجل تيسير إيجاد بيئة تمكن من تعزيز السلام والأمن الإقليمي والتنمية الاجتماعية — الاقتصادية.

٦٣ - وبعد ١٤ عاما من الصراعات في ليبريا، ساهمت الضغوط الوطنية والدولية المتزايدة في تنحية نظام الرئيس تشارلز تيلور، ورحيله من البلاد في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وفي ١٨ آب/أغسطس، تم التوقيع في أكرا على اتفاق سلام شامل سهلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التوصل إليه، ونص ذلك الاتفاق على إنشاء حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد مهد التشكيل اللاحق للحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا، برئاسة الرئيس تشارلز غيودي براينت، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الطريق إلى إعادة السلام والاستقرار المستدامين إلى البلد.

٦٤ - وقد تحسن الوضع الأمني في البلاد تحسنا ملحوظا منذ التوقيع على اتفاق سلام أكرا في آب/أغسطس ٢٠٠٣. ومع القيام بنشر قوات إضافية من إثيوبيا في ٣٠ تموز/يوليه، بلغ قوام القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، ٠٨٣ ١٤ فردا، (أي بنسبة ٩٥ في المائة تقريبا من القوام المأذون به، والبالغ ٠٠٠ ١٥ فرد عسكري). وبالإضافة إلى ذلك، تم نشر ٧٩١ فردا من أفراد قوة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في ٢٣ موقعا في أنحاء البلد، وسيزداد هذا العدد تدريجيا بإضافة موقعين آخرين.

٦٥ - وتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ توجيه نداء موحد مشترك بين الوكالات للحصول على مبلغ ١٣٧ مليون دولار، تلاه إنشاء البعثة المشتركة بين الوكالات لتقدير الاحتياجات، في نطاق التحضير للمؤتمر الدولي لتعمير ليبريا، المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٤، والذي دعا إلى تقديم مبلغ إضافي قدره ٤٨٧,٧ مليون دولار لأنشطة الإنعاش والتعمير في ليبريا، لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أعلن في هذا المؤتمر عن تبرعات قيمتها حوالي ٥٢٠ مليون دولار، من أجل تلبية احتياجات ليبريا في مجالي الإعمار والاحتياجات الإنسانية.

نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج

٦٦ - خلال الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وآب/أغسطس ٢٠٠٤، قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بنزع سلاح حوالي ٠٠٠ ٦٥ مقاتل، وجمعت حوالي ٠٠٠ ٢٠

قطعة سلاح، وما يزيد على ٥ ملايين من قطع الذخيرة. وتعمل البعثة بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمانحين في تنفيذ برنامج للتأهيل وإعادة الإدماج لحوالي ٠٠٠ ٥٣ من المقاتلين السابقين، بما في ذلك عدد يقدر بما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ من الجنود السابقين من الأطفال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وتبلغ الاحتياجات المالية المتوقعة للصندوق ٦٦,٦ مليون دولار. وقد تلقى هذا الصندوق الاستئماني حتى الآن ١٣,٥ مليون دولار، من أصل مبلغ ١٨,٣ مليون دولار أعلن التبرع به، بما في ذلك مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه البالغة قيمتها ٢,٥ مليون دولار. وفي هذا الصدد، يشكل الإخفاق في توفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي الكافي للمقاتلين السابقين مخاطر رئيسية لعملية بناء السلام.

الحكم وسيادة القانون

٦٧ - يتضمن قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) أيضا ولاية لتحقيق سيادة القانون بأساليب تضمن احترام حقوق الإنسان، وتعيد السلطة الوطنية، وتصلح من شأن الشرطة والهيئة القضائية، وتسهّل أعمال المساعدة الإنسانية، وتساعد في الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. وقد وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم مع لجنة إصلاح الحكم تبين الكيفية التي يمكن بها لكلتا الوكالتين التعاون من أجل تنفيذ الولاية المنوطة باللجنة.

٦٨ - ومن بين العناصر الرئيسية الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لاستعادة سيادة القانون في ليبريا تدريب القضاة والمدعين العامين، وبناء قدراتهم، بالإضافة إلى إعادة إنشاء نظم تقويمية شاملة، وفقا للمعايير الدولية. وفضلا عن ذلك، فإن عودة وكالات إنفاذ القانون المدني بشكل يتسم بالفعالية، باعتبارها جزءا عاملا من الفرع التنفيذي، شرط مسبق أساسي لإيجاد بيئة مأمونة وممكّنة للسلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا.

المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج

٦٩ - يقدر عدد الأشخاص الذين لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في ليبريا بحوالي ١,٧ مليون شخص. وقد تولى قسم تنسيق المساعدات الإنسانية التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا مهمة تنسيق تقديم المساعدات إلى هؤلاء الأشخاص (بمن فيهم عدد يقدر بـ ٠٠٠ ٣٠٠ شخص يعيشون في ٢١ معسكرا للمشردين داخليا)، وقد تم ذلك إثر عملية الدمج التي تمت مؤخرا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ليبريا في قسم تنسيق المساعدات

الإنسانية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، عاد عودة تلقائية ما يزيد على ٠٠٠ ٥٠ لاجئ ليبري، وانتهى المطاف بقسم كبير منهم في مخيمات المشردين داخليا، أو في مخيمات العائدين التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في المناطق المحيطة بمونروفيا.

٧٠ - وتواصل اليونيسيف عملها مع وزارة التعليم لضمان عودة ٠٠٠ ٧٥٠ طفل إلى المدارس، في إطار حملة العودة إلى المدارس. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قامت اليونيسيف وشركاؤها بتحصين ما يزيد على ١,٢٤ مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ١٥ سنة. وقامت وكالات الأمم المتحدة، وشركاؤها، بتقديم المساعدات الغذائية إلى حوالي ٠٠٠ ٣٨٠ مستفيد، من بينهم ٠٠٠ ٦٠ طفل. وقد ساهمت إضافة الكلور إلى الآبار المفتوحة، والتي أفاد منها ٠٠٠ ٤٠٠ شخص، في الحد من حالات الكوليرا، ومنع وقوع وفيات. ويشمل الدعم الإنساني الإضافي المقدم لحملة التحصين ضد الحصبة، لما يزيد على ٠٠٠ ٦٠٠ طفل، تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ١٥ سنة.

٧١ - وارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤١ سنة في سنة ١٩٦٠، إلى ٥٤ سنة، في الفترة في ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩٠، ثم انخفض إلى ٣٩ سنة أثناء الحرب. وتشكل الأمراض المعدية، لا سيما الملاريا، والإسهال، والالتهابات التنفسية الحادة، والحصبة، سببا رئيسيا للاعتلال والوفيات، لا سيما بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات. وتكثّف منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة، جهودها للسيطرة على تفشي الأمراض، والوقاية منها، بما في ذلك، الكوليرا، والحمى الصفراء، وما أبلغ عنه في الآونة الأخيرة عن حالات حمى لاسا، التي تثير شواغل شديدة، لا سيما في مخيمات إيواء المشردين داخليا المكتظة.

٧٢ - وقد ساهمت حالات الاستغلال الجنسي الواسعة النطاق، والعنف القائم على نوع الجنس، أثناء الصراعات، في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي تقدر معدلات الإصابة به بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٢ في المائة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم الحملات التثقيفية، ومبادرات الاتصالات ونشر المعلومات، التي تهدف إلى إيجاد الوعي بين صفوف السكان بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك بين صفوف المقاتلين السابقين الذين يشاركون في عملية نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج. وفضلا عن ذلك، خصص الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا، مبلغ ٢٤ مليون دولار لمنع تفشي هذه الأمراض الثلاثة في ليبريا، وتم تخصيص ٧,٦ مليون دولار من هذا المبلغ لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٧٣ - وتعاني مرافق المياه، والمرافق الصحية، في ليبريا من أعطال بالغة السوء. ومن شأن اتباع ممارسات الوقاية الصحية المناسبة، بالإضافة إلى إمدادات المياه المأمونة، أن يحسن بشكل ملحوظ من صحة السكان في ليبريا. وفي هذا الإطار، تستخدم مبادرة مراكز موارد المقاطعات، التي تتم بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لموئل الأمم المتحدة، نهجا متكاملا يقوم على المجتمعات المحلية، يسهّل تنفيذ أنشطة العمل المكثفة ذات الأثر السريع. وستتيح هذه المبادرة فرص التوظيف للمقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم، والمشردين داخليا، وغيرهم من الفئات الضعيفة، في إنتاج مواد تشييد الأبنية، وإشراكهم في هذه الأنشطة.

٧٤ - وقد أضر طول فترة الصراع بالإنتاج الزراعي في ليبريا، ويقدر أن الإنتاج الغذائي سيكون أقل بكثير من الاحتياجات لسنة ٢٠٠٤. ويتم حاليا التخطيط لتقديم المساعدات الغذائية لعدد يقدر بـ ٠٠٠ ١٠ أسرة عائدة، و ٠٠٠ ٦٠ أسرة من المزارعين مقيمة. وقام برنامج الأغذية العالمي، وشركاؤه، بالمساعدة في تحقيق استقرار وضع الأمن الغذائي في مونروفيا، ويتم حالا توسيع نطاق التوزيع إلى المقاطعات التي يتيسر الوصول إليها خارج المدينة. بيد أن خطة الإمداد بالأغذية يظل ذا أهمية حاسمة، ويتوقع برنامج الأغذية العالمي حدوث نقص شديد في جميع السلع، خلال الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ما لم تتم إتاحة منح نقدية لمشتريات إضافية.

المسائل الجنسانية، ومسائل الحماية والبيئة، ذات الطبيعة الشاملة

٧٥ - أكد مجلس الأمن مجددا، بموجب قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على أهمية تعميم المنظور الجنساني في مرحلة البناء التالية للصراعات، في حين عالج القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، على وجه الخصوص، مسألة استخدام العنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات، كأداة في الحرب في ليبريا. وفي هذا الصدد، تقوم وكالات الأمم المتحدة بدور نشط في تشجيع دمج المسائل الجنسانية على المستوى الوطني (وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية)، ودعم عمل المنظمات النسائية المحلية والدولية في ليبريا.

٧٦ - ومن بين أعداد الليبريين المقدرة بـ ٠٠٠ ٢٥٠ شخص، الذين قضوا نحبهم منذ سنة ١٩٨٩، كان نصفهم على الأقل من المدنيين غير المقاتلين. وإثر توقيع اتفاق السلام الشامل، لا تزال مسائل الحماية تهيمن على شواغل المشردين داخليا والسكان المدنيين بصفة عامة. وقد أنشئت لجنة توجيهية للحماية لزيادة مستويات الوعي بمسائل الحماية، ومواجهة الأزمة الحالية التي يشهدها مجال الحماية وحقوق الإنسان في ليبريا، باعتبار ذلك شاغلا أساسيا لكامل عملية الإعمار والتأهيل.

٧٧ - ويمكن أن يكون لإحياء قطاع الغابات أثر مهم على الإنعاش الاقتصادي لليبريا. بيد أن استخدام الموارد من ذلك القطاع لتهريب الأسلحة، وتغذية الاضطرابات الإقليمية، دفع مجلس الأمن إلى فرض جزاءات على التجارة في الأخشاب من ليبريا. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وشركاؤها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بمساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا، في إيجاد الفرص التي يمكن أن تفضي إلى رفع الجزاءات، من خلال إنشاء إطار للحكم السليم، وتشجيع التنمية المستدامة للموارد الطبيعية للبلد.

الاستنتاجات

٧٨ - تتغلب ليبريا ببطء على ميراث الحرب والدمار. بيد أنه يمكن لها فقط أن تحقق النجاح على المدى الطويل عندما يستتب الأمن في كامل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لا سيما في البلدان المجاورة، سيراليون، وغينيا، وكوت ديفوار. وما لم يتم التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية والإنمائية الخطيرة التي تواجهها البلاد، بشكل عاجل وحاسم، فإن هذه التحديات ستعرض للخطر ليس فقط الجهود المبذولة لإعادة السلام المستدام، بل والاستقرار الإقليمي نفسه. ومن التطورات موضع الترحيب في هذا الصدد ما عبّر عنه مجلس الأمن من التزام مجددا بتشجيع نهج إقليمي لعمليات السلام التي يستمر الاضطلاع بها في غرب أفريقيا. وتتطلب أيضا عملية إعادة السلم الدائم إلى ليبريا إيلاء الاهتمام بشكل خاص للمسائل الأخرى الرئيسية الشاملة، بما في ذلك عدم توفر الفرص الاقتصادية، وما تتعرض له سبل كسب الرزق من اضطراب، نتيجة لنزوح السكان. ويجب إيجاد فرص العمل للعدد الكبير من الأشخاص العاطلين عن العمل، وهم غالبا من الشبان الأميين، الذين هم عرضة للتجنيد من طرف الجماعات المسلحة.

ملاوي

٧٩ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٢٦ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، في جملة أمور، ضرورة زيادة تعزيز التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة لدعم جهود ملاوي في مواجهة الكوارث الطبيعية في جميع مراحلها ابتداء بالإغاثة والتخفيف من الكوارث وانتهاء بالتنمية بما في ذلك عن طريق توفير الموارد الكافية وتشجيع استخدام الآليات المتعددة الأطراف بطريقة فعالة.

معلومات أساسية

٨٠ - من بين ١٧٧ بلدا وإقليما تعتبر من بين أقل البلدان نموا في العالم والمدرجة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٤، تحتل ملاوي حاليا المرتبة الخامسة والستين بعد المائة وتعيش نسبة ٦٥ في المائة من السكان تحت خط الفقر كما تعاني نسبة ٣٣ في المائة من السكان من سوء التغذية وتعتبر معدلات وفيات الرضع من أعلى المعدلات في العالم. وترأس المرأة نسبة ٣٤ في المائة من الأسر.

٨١ - وينتشر انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع في البلاد وقد تفاقمت الأزمة الحادة التي شهدتها البلاد على مدى السنتين الماضيتين نتيجة للفيضانات والجفاف بزيادة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفضلا عن ذلك فإن الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آخذة في الضعف بسبب انخفاض القدرة لدى قطاعات تقديم الخدمات الاجتماعية. ويتميز فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي بارتفاع معدلات انتشاره وبطريقة متزايدة ولا سيما في أوساط النساء والشباب. وتقدر بنسبة ١٤,٤ في المائة معدلات الانتشار في أوساط البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة. والأمراض ذات الصلة بالإيدز مسؤولة عن نحو ٧٠ في المائة من وفيات المرضى المقيمين بالمستشفيات. ويقدر الآن أن نحو ٤٦ في المائة من جميع الإصابات الجديدة للبالغين تتعلق بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة وأن معدل الإصابة في أوساط البنات يزيد بمعدل ٤ إلى ٦ أضعاف على المعدلات في أوساط الأولاد. وانخفض العمر المتوقع عند الولادة من ٤٨ عاما في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ عاما في عام ٢٠٠٠. وطبقا للجنة الوطنية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) يقدر عدد الأيتام بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ يتيم ممن تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٥ عاما ويتجه عدد الأسر التي يرأسها طفل إلى الزيادة. وإجمالا، فإن الاحتياجات الإنسانية في ملاوي كما في العديد من البلدان في منطقة أفريقيا الجنوبية هي نتيجة لآثار مشتركة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانعدام الأمن الغذائي وضعف القدرات على الحكم.

٨٢ - وتدهورت بيئة الاقتصاد الكلي منذ منتصف عام ٢٠٠٢ وتميزت بارتفاع معدلات التضخم (٩,٥ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) وبارتفاع وتقلب معدلات الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف. وضاعف ذلك من الآثار المترتبة على تدني القوة الشرائية لغالبية الملاويين ولا سيما في المجتمعات المحلية الريفية. إلا أنه منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ساعدت عودة الثقة في التزام الحكومة بإجراء إصلاح اقتصادي في تشجيع صندوق النقد الدولي على استئناف تقديم الدعم إلى ملاوى. وأوضحت الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس

بنغو موثاريكا الذي انتخب في أيار/مايو ٢٠٠٤ التزامها بجدول الإصلاح الاقتصادي وذلك لخفض معدلات الفائدة وتحسين الأوضاع لجذب الاستثمار الأجنبي.

٨٣ - واستطاعت ملاوى خلال الإثني عشر شهرا الماضية أن تخرج بنجاح من أزمة إنسانية حادة. وتحقق ذلك نتيجة الجهود الدولية المكثفة لتقديم المساعدة الغذائية والتحسن الكبير في موسم حصاد عام ٢٠٠٣ والسياسات والتدخلات الحكومية الفعالة التي ساعدت في تثبيت أسعار المحاصيل الأساسية. وعلى الرغم من هذه النجاحات لا تزال حياة وسبل كسب الرزق للغالبية من السكان تتسم بالضعف على أحسن الفروض. ولا يزال الاستمرار في تقديم المعونة الغذائية أمرا حيويا إضافة إلى إجراءات تدابير السلام الإنسانية لتلبية احتياجات معظم الفئات الضعيفة.

استجابة الحكومة

٨٤ - اتخذت الحكومة عددا من الخطوات للتصدي للعوامل التي تساهم في ضعف البلاد في مجال الأمن الغذائي شملت إجراء استعراض لنظم حيازة الأرض واستخدام الأراضي بغية الشروع في إصلاح السياسة المتعلقة بالموارد الأرضية. ووضعت سياسة وطنية لإدارة الموارد المائية لتعزيز تنمية الموارد المائية بطريقة متكاملة إضافة إلى خطة عمل وطنية لإدارة الكوارث. وشرعت في إدماج التخفيف من الكوارث في جميع الخطط القطاعية وفي تطبيق اللامركزية في إدارة الكوارث وتفويض الجمعيات المحلية وفقا لقانون الحكم المحلي.

٨٥ - واضطلعت بقيادة إدارة شؤون التصدي للكوارث والفقر استجابة الحكومة للاحتياجات الإنسانية للبلاد. وظل جميع الشركاء بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة يعملون بتعاون وثيق مع الإدارة لتقديم الدعم لأنشطة الإغاثة. وبعد إعلانها حالة الطوارئ في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وجهت الحكومة نداء لوضع برنامج وطني للإنعاش من الأزمة الغذائية يعالج الأمن الغذائي على المديين القصير والمتوسط. وأنشأت الحكومة فرقة العمل المشتركة المعنية بالأمن الغذائي التي شملت ممثلين للحكومة وممثلين شبه حكوميين ومانحين وممثلين للمجتمع المدني والقطاع الخاص. وساهمت هذه التطورات إلى حد كبير في تعزيز التنسيق والتعاون بين الحكومة وشركائها في تقديم المساعدة كما ساهمت في الاستخدام الفعال للموارد البشرية والمالية والرأسمالية.

استجابة الأمم المتحدة

٨٦ - نظرا لاستمرار الضعف في حالة الأمن الغذائي، والاعتراف بأن حالة الضعف قد زادت سوءاً بسبب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجهت الأمم المتحدة نداء

موحدا ثانيا من أجل أفريقيا الجنوبية اشتمل على احتياجات ملاوي. وصدر النداء في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وغطى الفترة الممتدة حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي حين أشار النداء إلى الزيادة الكبيرة في توفر الغذاء في البلاد بعد تحسن موسم الحصاد فقد استمرت أهمية المساعدة الغذائية. وطلب النداء من المانحين تقديم مساعدة غذائية لنحو ٠٠٠ ٦٠٠ مستفيد. وبالإضافة إلى ذلك التمست وكالات الأمم المتحدة التمويل لتوفير منتجات زراعية للأسر الزراعية الأشد ضعفا إضافة إلى توفير التغذية في حالة الطوارئ والتدخلات في مجالات المياه والمرافق الصحية والصحة وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات في حالات الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها والتخفيف من حدتها.

٨٧ - وكانت الاستجابة من المجتمع الدولي إيجابية بشكل عام ولا سيما فيما يتعلق بالاحتياجات من الغذاء والاحتياجات التغذوية. إلا أن المساهمات المقدمة لدعم التدخلات اللازمة في مجال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وحماية الأطفال لم تزد عن نسبة ٢٠ في المائة من المبلغ المطلوب.

٨٨ - ووجهت المعونة الغذائية إلى أكثر القطاعات ضعفا بين السكان بما فيها الأسر المعيشية والأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما استخدمت المساعدة الغذائية أيضا لتشجيع البنات والأيتام على الالتحاق بالمدارس في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وقدمت التغذية التكميلية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات وإلى القائمين على رعاية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد وللحوامل والمرضعات اللائي يعانين من سوء التغذية.

٨٩ - وأُولي اهتمام خاص لدعم بناء القدرات داخل الحكومة في مجال الإدارة الفعالة للكوارث وحالات الطوارئ. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم بالتعاون مع البنك الدولي إلى الحكومة في مجالات التأهب للكوارث والإغاثة من خلال تمويل مشترك من الخطة الوطنية لإدارة الكوارث في ملاوي. وتم من خلال الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بناء القدرات لإجراء الدراسات الاستقصائية في مجال التغذية والمراقبة الصحية. وساهمت هذه النظم في توجيه برامج الدعم التغذوي الضروري وفي خفض آثار الحالات الموسمية لتفشي الكوليرا بشدة.

الاستنتاجات

٩٠ - مع قرب انتهاء فترة النداء الموحد للمنطقة، سوف تواصل منظومة الأمم المتحدة العمل مع الحكومة لمعالجة الخطر الثلاثي باستخدام التدخلات الإنسانية والإنمائية. وتبذل

الجهود حاليا على الصعيدين الوطني والإقليمي لزيادة القدرات الوطنية للتكيف ليس فقط مع حالات الكوارث الطبيعية ولكن أيضا مع العديد من التحديات الإنمائية.

٩١ - وسوف تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة في جهودها المبذولة لإدارة الكوارث بما في ذلك وضع خطة وطنية لإدارة الكوارث والدليل التشغيلي المصاحب لها؛ وإعداد الخطط الطارئة لجميع المقاطعات الضعيفة؛ ووضع برنامج إنعاش في حالات الطوارئ يشمل قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإصابات الأخرى المرتبطة بهما؛ وتشجيع مشاركة الشركاء الثنائيين والشركاء الممولين الآخرين لمعالجة حالة الضعف بطريقة متكاملة وشاملة.

صربيا والجبل الأسود

٩٢ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٤٨/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، في جملة أمور، جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية وسائر الهيئات المختصة إلى الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية ومع السعي إليها وإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والمشردين داخليا في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة (صربيا والجبل الأسود حاليا) وتقديم الدعم إلى الحكومة في جهودها لضمان الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة تحقيق الأهداف الإنمائية المتمثلة في إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتنمية.

التطورات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية

٩٣ - شهدت صربيا والجبل الأسود في الفترة المشمولة بالتقرير والممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤ انخفاضا مطردا في المعونة الإنسانية. وهناك توافق للآراء على نطاق واسع بأن البلاد لم تعد في حالة أزمة إنسانية وإنما انتقلت نحو مرحلة الاستقرار والتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق لم تصدر الأمم المتحدة نداء إنسانيا موحدا منذ عام ٢٠٠٢ لجمل منطقة جنوب شرق أوروبا بما فيها صربيا والجبل الأسود.

٩٤ - يعتبر إيجاد حلول دائمة لحماية حقوق الإنسان لنحو ٠٠٠ ٣٥٠ لاجئ من البوسنة والهرسك وكرواتيا و ٠٠٠ ٢٣٠ شخص من المشردين داخليا من كوسوفو يعيشون في صربيا والجبل الأسود من أولويات المجتمع الدولي في الفترة المشمولة بالاستعراض. وقد تم إحراز تقدم كبير في إيجاد حلول دائمة لمسألة اللاجئين وذلك بالتركيز في معظم الأحيان على إعادتهم إلى وطنهم في البوسنة والهرسك وكرواتيا وعلى الاندماج في المجتمع المحلي عن طريق برامج الإسكان والبرامج المدِّرة للدخل والتدريب المهني. ومما يدعو للأسف أن السياسات الوطنية المتعلقة بإيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا التي تستند إلى المبادئ التوجيهية للتشرد

الداخلي لم توضع حتى الآن. ولا تزال قضايا الأمن وإعادة بناء المنازل ودعاوى الملكية التي لم يفصل فيها بعد في كوسوفو تمثل عائقا أمام عودة المشردين داخليا. كما أن اندلاع العنف الإثني في كوسوفو في آذار/مارس ٢٠٠٤ ضد الصرب والسكان الآخرين غير الألبان قد زاد من المخاطر التي تواجه العائدين الذين تعتبر أعدادهم ضئيلة حتى الآن.

٩٥ - وساهمت التقلبات السياسية الناجمة عن تحويل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى دولة اتحاد صربيا والجبل الأسود في شباط/فبراير ٢٠٠٣ إضافة إلى اغتيال رئيس الوزراء الصربي في آذار/مارس ٢٠٠٣ في تباطؤ عملية الإصلاح وكشفت عن هشاشة المرحلة الانتقالية للبلد. وفي ظل هذه الظروف فإن عددا من الاستراتيجيات الإنمائية التي ترمي إلى مساعدة مختلف الفئات الضعيفة من السكان وأهمها الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر لكل من صربيا والجبل الأسود (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) والاستراتيجية الوطنية الصربية لحل مشاكل اللاجئين والمشردين داخليا (حزيران/يونيه ٢٠٠٢) واستراتيجية إدماج وتمكين طائفة الروما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) ظلت كلها دون تطبيق فعلي مما حال دون تلقي معظم الفئات الأشد ضعفا للمساعدة الملائمة قبل أن تفضي الاستراتيجية الإنمائية طويلة الأجل إلى نتائج ملموسة.

٩٦ - وبالرغم من اندلاع العنف الإثني في آذار/مارس ٢٠٠٤، فقد تسارعت خطى المرحلة الانتقالية في كوسوفو في الفترة المشمولة بالتقرير وأنشئت إدارة تنفيذية تديرها إلى حد كبير مؤسسات إقليمية للحكم المحلي تم انتخابها عام ٢٠٠٢. وبدأت وكالات الأمم المتحدة تركز جهودها، في هذا السياق، على مواجهة التحديات الإنمائية الطويلة الأجل مثل تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحسين أوجه الإدارة العامة وتهيئة الأوضاع الملائمة لدعم التنمية الاقتصادية المحلية وتحقيق عمالة أكبر.

المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وشركائها

٩٧ - كانت المعونة الغذائية الأساسية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للفئات الضعيفة في أوساط اللاجئين وتلك التي تقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية للمشردين داخليا هي أهم العناصر في المساعدة الإنسانية المقدمة إلى صربيا والجبل الأسود. وبعد التقلص التدريجي لهذه المساعدة تم إدراج المستفيدين المستحقين الباقين في النظام المحلي لتقديم الخدمات الاجتماعية مع قيام الوكالات الدولية بتقديم الدعم للفئات الأشد ضعفا.

٩٨ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لإصلاح وزارة الشؤون الاجتماعية في صربيا، مما أتاح لها تحسين خدماتها في مجال التنسيق مع البلديات التي تستضيف اللاجئين

والمشردين داخليا وساعد أيضا في إجراء إصلاح كبير لنظام إدارة المعاشات. كما قدم البرنامج الدعم لبناء القدرات في مجال تنسيق عمليات الورقات الاستراتيجية للحد من الفقر في كل من صربيا والجبل الأسود.

٩٩ - وشملت الأنشطة الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إيجاد الحلول الدائمة لإسكان اللاجئين بعد إغلاق مراكز التجميع. وتراوحت درجات المساعدة بين توفير مواد البناء وتشييد المساكن للاجئين الذين يتركون مراكز التجميع. وشرع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في تنفيذ مشروع تجريبي يوفر ٦٧٠ مسكناً جديدا للمستفيدين الذين هم في أشد الحاجة إليه وكذلك في تنشيط قدرة الحكومات المحلية في جهودها المتعلقة بالتخطيط الإنمائي ووضع نظم للمعلومات بشأن البلديات. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات السكن والرعاية المنزلية لنحو ١٣٠ لاجئا مسناً وشخصا مشردا داخليا في ثلاث بلديات صربية. وتركز الجهد الرئيسي من النشاط في كوسوفو على تحقيق المصالحة بين الأعراق فيما بين طوائف الأقليات العائدة وألبان كوسوفو الذين يشكلون الأغلبية وكذلك على إعادة تأهيل وإعمار المأوى.

١٠٠ - وساهمت برامج الاعتماد على الذات في مساعدة اللاجئين والمشردين داخليا والمجموعات المهمشة الأخرى على إيجاد سبل مستدامة لكسب الرزق. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قروضا صغيرة غير تجارية للأعمال التجارية الصغيرة إضافة إلى المنح العينية والتدريب المهني للاجئين والمشردين داخليا. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بتنفيذ برامج للمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في المناطق الريفية الفقيرة وللاجئين الذين يختارون الاندماج في المجتمعات المحلية الصربية بهدف تأمين الاستدامة للزراعة الموجهة نحو التجارة. ولارتباط منظمة الفاو بمشروع التوطين الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإنها قامت أيضا بتيسير الحصول على الأراضي الزراعية للاجئين لفترات طويلة واعتماد أنشطة زراعية مربحة. ونفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا سريعا للتوظيف على نطاق واسع في جنوب صربيا نتج عنه خلق أكثر من ٦ ٠٠٠ وظيفة لفئات الأقليات الضعيفة وللمقاتلين السابقين ولتشجيع التعاون فيما بين الفئات الإثنية في أكثر من ١٥٥ مشروعا فرعيا وأعقبه منذ ذلك الحين برنامج أوسع نطاقا لتحسين خدمات البلديات وتحقيق الإنعاش.

١٠١ - وفي قطاع الصحة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في بناء القدرات لوزارة الصحة الصربية في حين واصلت اليونيسيف تقديم الدعم لتعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية ولا سيما تلك المخصصة للنساء والأطفال. وقدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة

العالمية الدعم للحكومة في تحقيق معدلات أكبر لتعميم التحصين والتأكد من خلو البلاد من شلل الأطفال في عام ٢٠٠٢. وساهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إنشاء اللجان المعنية بالإيدز في صربيا والجبل الأسود مع إيلاء اهتمام خاص لتشجيع الشباب على الاضطلاع بدور نشط في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وتم في كوسوفو إنشاء فريق مواضيعي مشترك بين الوكالات معني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتألف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية من أجل مساعدة وزارة الصحة في وضع استراتيجيتها طويلة الأجل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٠٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم أيضا للجهود المبذولة لبناء القدرات داخل وزارة التعليم الصربية لتعزيز التوعية المؤسسية وإدارة التغيير. وركزت اليونيسيف على تحسين السياسات التعليمية والإصلاح. وعالجت مسألة الاستبعاد ووضع برامج تعليمية أكثر شمولا للأطفال من طائفة الروما. وقدمت المواد التعليمية والملابس للأطفال الأكثر تأثرا. وجرت إصلاحات طارئة للمدارس وتم توفير الأثاث وخدمات التدفئة لمعظم المناطق الريفية.

١٠٣ - وساهمت المنظمة الدولية للهجرة في تيسير إعادة توطين اللاجئين في بلدان ثالثة، وساعدت المشردين داخليا على تلقي تدريب مهني والحصول على عمل، وتلبية الاحتياجات الغذائية للمسنين الضعفاء من طائفة الروما الناجين من الاضطهاد النازي. وقدمت لضحايا الاتجار مجموعة من أوجه الدعم الإنساني والطبي والنفسي والاستشاري والقانوني. وتمت مساعدة المهاجرين الأجانب والمهاجرين الوطنيين من أوروبا الغربية من أجل العودة وإعادة الاندماج في بلدانهم الأصلية. وركزت المنظمة الدولية للهجرة في كوسوفو على تسهيل العودة إلى البلد وقدمت كجزء من هذه العملية معلومات إلى السلطات في الدول الأوروبية من أجل دعم تنفيذ عملية متكاملة للعودة المنظمة.

١٠٤ - وفي ضوء الاضطرابات الأهلية العنيفة التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، وضعت وكالات الأمم المتحدة في كوسوفو نظاما لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وفي الفترة التي أعقبت أحداث آذار/مارس مباشرة كان عدد المشردين داخليا الجدد في كوسوفو يقدر بنحو ١٠٠ ٤ شخص، معظمهم من صرب كوسوفو. وبعد أربعة أشهر من وقوع الأحداث تقريبا كان لا يزال هناك ٧٠٠ ٢ مشرد داخليا في كوسوفو في انتظار إعادة بناء منازلهم. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالنيابة عن الفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بتنسيق توزيع المساعدة الغذائية المؤقتة واستندت إلى شبكتها القائمة في جمع البيانات وتيسير تقييمات الاحتياجات وتحديد الفجوات في تقديم المساعدة. وعملت منظمة الصحة

العالمية بالشراكة مع وزارة الصحة على كفالة توافر الإمدادات الطبية وأجرت تقييمات صحية سريعة في الوقت الذي قامت فيه اليونيسيف بإجراء تقييمات للاحتياجات التعليمية للأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة في جميع الطوائف المتضررة. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبرنامج الإعمار الذي تقوده الحكومة لإصلاح المنازل المدمرة بسبب أحداث آذار/مارس. وتجري تلبية الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا بسبب أحداث آذار/مارس بتوفير الغذاء والمأوى المؤقت وبقدر أقل من خلال أنشطة الإعمار. وبالرغم من استقرار الحالة يرى فريق الأمم المتحدة القطري ضرورة الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية والدعم للحكومة من أجل معالجة القضايا الطويلة الأجل التي برزت إلى الواجهة نتيجة لأحداث آذار/مارس.

استنتاجات

١٠٥ - قام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ بإدراج المسائل الإنسانية المتبقية في جملة الأهداف الإنمائية مثل تعزيز حقوق الإنسان للجميع وتحسين حياة جميع المواطنين، ولا سيما الفئات التي تعاني من الاستبعاد والضعف الشديدين. وفي كوسوفو، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بتنفيذ خطة استراتيجية لكوسوفو (معادلة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) تم وضعها وفقا لتعليقات الحكومة وأولوياتها.

١٠٦ - ورغم أن البحث عن حلول لقضايا اللاجئين والمشردين داخليا والفئات المهمشة الأخرى يتم في إطار الأنشطة العامة للتنمية المجتمعية والقضاء على الفقر واستراتيجيات المساعدة الاجتماعية، فإن الحكومات، على الصعيدين الجمهوري والمحلي، غير قادرة على الوفاء باحتياجاتهم بمعزل عن دعم المجتمع الدولي لمؤسسات الخدمات الاجتماعية والنظم الصحية وغيرها من المؤسسات، وبناء القدرات المتعلقة بها. ومن شأن الدعم من الخارج أن يمكن الهيئات الداخلية من تحمل نصيب أكبر من العبء في فترة الإنعاش وإعادة البناء والتنمية. ويتعين على العناصر الفاعلة في التنمية الدولية والوزارات الحكومية أن تعمل، بقدر ما تتحول البرامج الإنسانية إلى جزء من الماضي، على زيادة التنسيق فيما بينها من أجل معالجة الحلول المتوسطة والطويلة الأجل لمشاكل أشد فئات السكان ضعفا بصورة شاملة.

الصومال

١٠٧ - في القرار ٥٨/١١٥ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، بحث المجتمع الدولي على أن يقدم، على سبيل الاستعجال، المساعدة والإغاثة الإنسانية إلى الشعب الصومالي للتخفيف بوجه خاص من آثار الجفاف السائد،

وحثت جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية على مواصلة تنفيذ القرارات السابقة بغية مساعدة الشعب الصومالي على إصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

الظروف الأمنية

١٠٨ - ظل انعدام الأمن متفشيا في العديد من أنحاء الصومال في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ولا سيما في إقليم غالغودود، وفي مقاطعة بليت واين، وفي أقاليم كيسمايو، وشمال غيدو، وسول، وسناغ، وفي مقديشيو. وفي هذا السياق، واصلت وكالات المساعدة الدولية العمل في جميع أنحاء الصومال، مع تكثيف وجودها بالأخص في الشمال في ''صوماليلاند'' و''بونتلاند''. وتعرض موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لعدد من الهجمات والمضايقات العنيفة التي عادة ما يكون مصدرها الابتزاز أو الشكاوي المتصلة بالمال أو الممتلكات. وعلاوة على ذلك، بلغ عدد من قُتل من عمال المساعدة الدولية في الصومال أربعة أشخاص على الأقل في غضون السنة الماضية. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، قتل أحد عمال المساعدة الدولية وسائق صومالي يعملان مع الوكالة الألمانية للمساعدة التقنية على يد مسلحين في ''صوماليلاند''. كما أصيب موظف ألماني في الهجوم. وفي إثر التحقيقات، ادعت سلطات ''صوماليلاند'' أن ناشطين إسلاميين هم الذين كانوا وراء عمليات القتل.

١٠٩ - وقامت الأمم المتحدة وكذا العديد من المنظمات غير الحكومية بتعزيز تدابيرها الأمنية لمواجهة زيادة التهديدات والهجمات على عمال المساعدة الدوليين والوطنيين. وفي الأجل الطويل، سيسهم مشروع سيادة القانون والأمن التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز قدرة السلطات المحلية على توفير الأمن للوكالات الدولية. وقد بدأ فعلا تنفيذ تلك العملية في ''صوماليلاند''، حيث يجري تقديم الدعم لوحدة الشرطة الخاصة المشكَّلة حديثا لتوفير الأمن المسلح للوكالات.

المسائل الإنسانية

١١٠ - أدى الجفاف المتصل الذي استمر طوال أربع سنوات في شمال الصومال إلى القضاء على أعداد كبيرة من الماشية، بل وقد تسبب في بعض الحالات في انهيار نشاط الرعي كوسيلة لكسب العيش. وكان الجفاف عاملا في حصول زيادات في أسعار المياه والأغذية على نحو لم يسبق له مثيل، مما أثر في القوة الشرائية لدى فئات السكان المتضررين. وتميز موسم الأمطار (غو) لعام ٢٠٠٤ بسقوط أمطار غير كافية ونادرة في معظم أنحاء البلد، مما جعل هضبة سول، وإقليم نوغال الأدنى (الرعوي)، وإقليم غيدو (الرعوي)، ومنطقة جوبا

ريفيرين، وإقليم غالغادود تتحول إلى مناطق مأزومة. وما زالت هذه المناطق تتطلب نقل المياه بالشاحنات في حالات الطوارئ. ومن المناطق التي تشكل مصدر قلق منطقة الحوض بإقليم توغدير، وأقاليم شمال مودوغ، وجنوب نوغال، وحيران، وشابيلي، وحوض نهر جوبا. وستقدم وحدة تحليلات الأمن الغذائي في آب/أغسطس تحليلا لوضع الأغذية في أعقاب موسم الأمطار (غو).

١١١ - واستجابت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لهذه الأحوال من خلال تدخلات قصيرة الأجل في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ما يزيد على ٣٠٠ ٨ طن متري من المساعدات الغذائية على السكان المتضررين من الجفاف في أقاليم سول، وسناغ، وتوغدير، وباري، وجنوب مودوغ. وفي إقليم شمال غيدو، وهي منطقة أدى فيها النزاع إلى تشريد ما يناهز ٠٠٠ ١٨ شخص في منطقة يسودها انعدام الأمن بصورة مزمنة، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتوفير مجموعات اللوازم الخاصة بالمشردين داخليا ومواد لتطهير المياه، فيما استجابت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية لاحتياجات الصحة والتغذية. واستجابت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاحتياجات الأشخاص الذين اضطروا للنزوح إلى إقليم باي نتيجة للنزاع في بايدوا؛ واستطاعت هذه المجموعة حاليا أن تعود إلى ديارها بفضل تحسن ظروف الأمن. وكان انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن في وادي جوبا أيضا موضع استجابة منسقة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وشملت تلك الاستجابة تقديم المساعدة الغذائية، ومواد غذائية تكميلية، ومرافق المياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى توفير حقيبة بلوازم الصيد في الفترة الأخيرة لتحسين الوصول إلى مصدر غذائي مهم. وقدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيسيف (من خلال الجمعية الصومالية للهلال الأحمر) الرعاية الصحية الأساسية وغيرها من ضروب المساعدة إلى الأشخاص الذين شردهم النزاع في غالغادود. وقد تولى مكتب منسق الشؤون الإنسانية تنسيق جميع الاستجابات عن طريق فريق الاستجابة الإنسانية التابع لهيئة تنسيق المساعدة في الصومال.

١١٢ - ولتحسين قدرات الاستجابة لدى دوائر المساعدة الإنسانية الدولية، أنشأ مكتب منسق الشؤون الإنسانية صندوقا للاستجابة الإنسانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بدعم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وقد تم إلى حد الآن تمويل خمسة مشاريع طارئة، وهي تعالج احتياجات المناطق المتضررة من الجفاف في الشمال، وفي إقليم غيدو، ووادي جوبا، وبلغت قيمتها الإجمالية٠٠٠ ٥٥٠ دولار.

الأمن الغذائي

١١٣ - قدمت منظمة الأغذية والزراعة للعائدين/المشردين داخليا، والنساء والأطفال، والأقليات في المناطق التي يشتد فيها انعدام الأمن، بذور المحاصيل الغذائية الأساسية وأدوات زراعية يدوية. وشملت الأنشطة الأخرى توفير البذور النباتية وبذور المحاصيل الزيتية والخضر (اللوبيا، واللوبيا الذهبية، وعباد الشمس، والسمسم، والذرة السكرية، والفول السوداني) في إطار برنامج تنويع المحاصيل. وسيجري توزيع مضخات صغيرة للري، ومعدات للجر بالحيوانات (آلات الحرث والعربات المجرورة بواسطة الحمير)، ومعدات المعالجة (الطواحين، ومعاصر الزيوت) خلال بقية عام ٢٠٠٤ لتشجيع أنشطة توفير اليد العاملة وتوليد الدخل.

الحالة الاقتصادية

١١٤ - تقوم الأمم المتحدة، سعيا منها إلى زيادة تحسين الحالة الاقتصادية، بدعم مشروع لإنشاء نظام موثوق ومعترف به للتصديق على سلامة صحة الحيوانات من أجل تصدير الماشية وتشكيل منتجاتها (المجلس الصومالي للماشية)، مما سيساعد على إقناع البلدان المستوردة برفع الحظر المفروض في عام ١٩٩٧ والحظر الذي أعقبه في عام ٢٠٠٠.

١١٥ - وما انفك مشروع تعزيز الانتعاش الاقتصادي في الصومال التابع لمنظمة العمل الدولية يسهم في إيجاد فرص مباشرة للعمل بعقود قصيرة الأجل من خلال ما ينفّذ في إطاره من مشاريع الهياكل الأساسية القائمة على كثافة اليد العاملة. وقد ركّز هذا المشروع في مرحلته الثانية على استحداث الأدوات والمؤسسات المحلية اللازمة للتصدي لمسألة العمالة والاحتياجات الإنمائية الأطول أجلا من خلال التنمية الاقتصادية المحلية. وقد أنشئ المركز المحلي الأول للتنمية الاقتصادية والتكنولوجيا المناسبة في شمال غرب الصومال، وسيجري فتح مركز مماثل له في شمال شرق الصومال. وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، تم توليد ٧٠٨ ٨٨ أيام عمل من العمالة المباشرة.

١١٦ - وواصلت منظمة الطيران المدني الدولي عن طريق برنامجها للسلطة المؤقتة للطيران المدني في الصومال، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشغيلها لمركز معلومات الطيران في نيروبي لإتاحة السير المأمون لعمليات النقل الجوي في المجال الجوي المخصص للصومال، فضلا عن حركة الطيران وخدمات السلامة المتصلة بها في عدد من مطارات الصومال.

طاجيكستان

١١٧ - في القرار ١٠٣/٥٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، قامت الجمعية العامة، في جملة أمور، بتشجيع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية على مواصلة تقديم المساعدة للتخفيف من حدة الاحتياجات الإنسانية العاجلة لطاجيكستان عن طريق عملية النداءات الموحدة وعلى تقديم الدعم إلى طاجيكستان من أجل إنعاش اقتصادها وإعادة بنائه بعد انتهاء الصراع.

السياق الإقليمي

١١٨ - تعتمد طاجيكستان على جيرانها في أنشطة التجارة والمرور العابر والنمو الاقتصادي. ومن شأن تحسين التعاون مع أوزبكستان، على نحو خاص، أن يكون ذا أثر محمود. وأول تطور إيجابي في هذا الصدد هو الحوار، الذي بدأ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، حول احتمال تعيين الألغام وإزالتها من الحدود بين طاجيكستان وأوزبكستان.

١١٩ - وما انفك الوضع المتقلب في أفغانستان يعرقل التنمية في طاجيكستان. ويشكِّل الاتجار بالمخدرات عاملا رئيسيا في زعزعة الاستقرار، حيث تفيد التقارير بإنتاج أكبر كميات من الأفيون في التاريخ الحديث في شمال أفغانستان. وبينما تم تخفيض المعونة المنقولة عبر طاجيكستان الموجهة إلى أفغانستان، ما فتئت التجارة الصغيرة الحجم تزداد عبر الحدود كما أن زيادة الاستقرار في أفغانستان سيسمح بتعزيز التعاون الاقتصادي مع آسيا الوسطى. ويسهم الجسر الجديد الذي يربط بين منطقة غورنو - باداخشان في طاجيكستان وشمال أفغانستان في تيسير التجارة والمرور العابر. وتقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم لتشييد جسر بري جديد عبر نهر بيانج بالقرب من معبر نيجني بيانج.

١٢٠ - ويقدم برنامج الاتحاد الأوروبي لإدارة شؤون الحدود في آسيا الوسطى المساعدة القانونية، وتنمية وتدريب الموارد البشرية، ودعم إدارة شؤون الحدود في المطارات وفي عدد من المناطق النموذجية. وقادت المفاوضات الأخيرة بين طاجيكستان والاتحاد الروسي إلى اتخاذ قرار بانسحاب قوات الحدود الروسية تدريجيا خلال عام ٢٠٠٦. ولا تزال الآثار المترتبة على التسليم موضع نقاش. بيد أن من المتوقع أن موارد قوات طاجيكستان ستحتاج إلى أن تعزز بصورة كبيرة.

الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية

١٢١ - ازداد إنتاج القمح والقطن بصورة أكبر في عام ٢٠٠٣؛ غير أن العديد من الأشخاص ما زالوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما بسبب الفقر. ويظل سوء

التغذية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة بدون تغيير تقريبا بحيث تتجاوز نسبته ٣٦ في المائة. ورغم أن البنك الدولي يشير إلى وجود بعض مظاهر التحسن في تخفيض حدة الفقر عموما، فإن هناك ثمة قلق من أن الفئات الأشد فقرا لم تستفد بعد من ذلك التحسن. ورغم أن الناتج المحلي الإجمالي المسجل رسميا شهد نموا بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٣، فإنه من المتوقع أن ينمو بوتيرة أبطأ بكثير عندما يستعيد الاقتصاد مستوياته الإنتاجية التي بلغها في عام ١٩٩١. وسيحتاج النمو بصفة خاصة إلى تنويع في القطاع الزراعي غير المرتبط بالقطن وخدمات المؤسسات الصغيرة لتحقيق الاستفادة لدى الفئات الفقيرة. وفي الوقت الراهن، ما زال ربع الأسر المعيشية يعتمد على الدعم المقدم من زهاء ٥٠٠ ٠٠٠ من العمال المهاجرين – ويعتقد أن تحويلاتهم تعادل إجمالي الإيرادات الحكومية.

١٢٢ – وتذهب غالبية هؤلاء العمال المهاجرين إلى الاتحاد الروسي الذي ما زالت له مصلحة كبيرة في اقتصاد طاجيكستان. وتعتبر القوات العسكرية الروسية ثاني أكبر رب عمل بعد الحكومة في طاجيكستان. وفي اجتماع عقد على أعلى مستوى في تموز/يوليه ٢٠٠٤، تم التوصل إلى اتفاق شامل يلتزم بموجبه الاتحاد الروسي بالتخلي عن الجزء الأكبر من ديون طاجيكستان المستحقة له (حوالي ٢٥٠ مليون دولار) لقاء منحة أرضية دائمة للقاعدة العسكرية الروسية وامتلاك محطة نوريك لرصد الفضاء، فضلا عن أسهم كبيرة في مشاريع توليد الطاقة المائية.

١٢٣ – وبلغ مجموع ميزانية عام ٢٠٠٣ ما يناهز ٢٥٠ مليون دولار تقريبا، من بينها ٦ في المائة للصحة، و ١٤ في المائة للتعليم، و ١٠ في المائة للرعاية الاجتماعية، وبذلك يبلغ مجموع النفقات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. على أن مجموع النفقات الحكومية على التعليم والصحة في عام ٢٠٠٣ لم يتجاوز خدمة الديون السنوية للبلد. ويحول انخفاض المرتبات في القطاع الاجتماعي دون اجتذاب المهنيين المؤهلين والحفاظ عليهم. ورغم أن الحكومة زادت من مخصصات القطاع الاجتماعي بما يبلغ ٤٠ في المائة، فما زال التمويل الحكومي قاصرا عن الوفاء بالاحتياجات بدرجة كبيرة.

١٢٤ – وما زال نقص الاستفادة من الموارد الإنتاجية مثل الأرض والبذور والمياه يمثل السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في طاجيكستان. وما زال استصلاح الأراضي جاريا في طاجيكستان، حيث سيخصخص المزيد من المزارع الحكومية حتى نهاية عام ٢٠٠٥. وطلب من الأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية أن تقدم المساعدة في رصد تنفيذ استصلاح الأراضي.

١٢٥ - وتستوعب مشتريات الأغذية اللازمة لتكملة إنتاج الأسر المعيشية الفقيرة نسبة كبيرة من دخلها النقدي، مما يحد من استفادتها من الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم. وقد أدى تراجع قدرة الأسر على رعاية أطفالها إلى زيادة أعداد أطفال الشوارع والأطفال المرتكبين للجرائم الصغيرة. ونظرا لنقص الخدمات الاجتماعية المناسبة، يجري إدخال العديد من أولئك الأطفال إلى المؤسسات أو دور الأيتام التي يوجد منها حاليا ٨٤ مؤسسة تأوي حوالي ٠٠٠ ١١ طفل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٢ في المائة منذ عام ١٩٩٧.

الكوارث الطبيعية

١٢٦ - رغم أن طاجيكستان تعد أشد البلدان عرضة للكوارث على الأرض، فقدراتها الوطنية محدودة في مجال التصدي للكوارث. فعلى مدى الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٣، دمّرت الكوارث الطبيعية أو ألحقت أضرارا بما قدره ٠٠٠ ٤ منزل وأثرت في حياة ٠٠٠ ٣٠ شخص. وتتعرقل جهود الاستجابة الوطنية بفعل نقص الموارد، فضلا عن ضعف وسائل الاتصال وصعوبة الوصول إلى المناطق النائية المتضررة. وقد ركزت الجهود الحكومية بصورة حصرية تقريبا على مواجهة الكوارث، ولم تول اهتماما يذكر للتخفيف من آثارها وبناء القدرات. ويمكن زيادة تطوير التنسيق الوطني فيما بين جميع الشركاء الحكوميين الحاليين والمحتملين، ولا سيما من خلال آلية تنسيق رد الفعل السريع التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تدعمها الأمم المتحدة.

الأمن

١٢٧ - استمر تحسن الحالة الأمنية في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، مما أدى بالعديد من المنظمات التي فرضت على نفسها قيودا في تنقلاتها إلى رفع تلك القيود بدرجة ملموسة. على أن الحكومة تظل منشغلة بالارتفاع الملحوظ في عدد أتباع حزب التحرير، وهو منظمة إسلامية متطرفة. وقد توصل فريق الأمم المتحدة القطري إلى تطبيق المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا، وكذلك فإن مركز الأمم المتحدة المشترك للاتصالات يكفل اتصالات لاسلكية يعتمد عليها على مدار الساعة في جميع أنحاء البلد.

الجهود الحكومية

١٢٨ - ما انفك التركيز على التنمية ينمو في إثر اعتماد ورقة استراتيجية للحد من الفقر التي وضعتها الحكومة في عام ٢٠٠٢. وتم الشروع في إعداد تقرير طاجيكستان الأول المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، فيما تبعه بعد ذلك بفترة وجيزة

صدور الوثيقتين الاستراتيجيتين ''تحريك الجبال: تحليل الأمم المتحدة لتحديات التنمية في طاجيكستان'' و''تحريك الجبال: إطار الأمم المتحدة للتنمية في طاجيكستان''.

١٢٩ - وقد شرعت الحكومة في العمل إلى جانب منظومة الأمم المتحدة ومشروع الألفية لتقييم الاحتياجات التي يتعين على طاجيكستان تلبيتها من أجل أن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وعلى أساس تقييم هذه الاحتياجات، ستقوم الحكومة بوضع خطط لزيادة الاستثمارات المحلية والدولية، فضلا عن إحداث التغييرات الضرورية في مجال السياسات والمؤسسات. ويتعين إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بتعزيز فعالية وشفافية عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها، ولا سيما على مستوى النظام الضريبي والمحاكم والقطاع المصرفي.

استجابة المانحين لاحتياجات البلد

١٣٠ - في الاجتماع الأخير للفريق الاستشاري للمانحين، المعقود في دوشانبيه في أيار/مايو ٢٠٠٣، بلغ مجموع التبرعات المعلن عنها ٩٠٠ مليون دولار، بما في ذلك ٢٠٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وتلقى نداء الأمم المتحدة الموحد لعام ٢٠٠٣ دعما جيدا (تمويل ٧٩ في المائة إجمالا)، رغم أن مشاريع الصحة والمياه والصرف الصحي ظلت تفتقر بصورة ملحوظة إلى التمويل اللازم. وبالنسبة لعام ٢٠٠٤، أعد فريق الأمم المتحدة القطري نداء موحدا للفترة الانتقالية. وتشمل استراتيجية عام ٢٠٠٤ الدعم الهيكلي لمنتصف المدة، رغم مواصلة معالجة الشواغل الإنسانية العاجلة.

١٣١ - وفي الوقت الحاضر، تساعد الأمم المتحدة الحكومة من أجل وضع برنامج ابتكاري للمعلومات لتوفير عرض عام موحد لاحتياجات طاجيكستان وللدعم المتاح. وستقدم الصيغة الأولى من برنامج المعلومات المذكور في الاجتماع القادم للمانحين الذي سيعقد في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبما أن الحكومة والمانحين والشركاء المنفِّذين سيحافظون كل على حدة على إشرافهم على القطاعات التابعة لهم من البرنامج، فسيجري استكماله بصورة مستمرة بقدر ما تتوافر المعلومات.

الاستنتاجات

١٣٢ - تعتمد طاجيكستان بصورة كبيرة على المساعدة الدولية. وقد بلغت الميزانية الإجمالية الحكومية لعام ٢٠٠٣ زهاء ٢٥٠ مليون دولار، من أصل ١,٤ بليون دولار وهي تمثِّل مجموع قيمة النشاط الاقتصادي بالنسبة لـ ٦,٥ مليون شخص. وبلغ إجمالي المساعدة الدولية في عام ٢٠٠٣ - من المنح والقروض على السواء - مبلغا مماثلا.

١٣٣ - وظلت أوجه التفاوت على حالها رغم تحسن الوضع الأمني والصبغة الإيجابية لمؤشرات النمو الاقتصادي للبلد ككل. وفي الفترة الأخيرة، حدث تغيير طفيف في السياق الإنساني بالنسبة لأشد الفئات ضعفا. على أن آليات التكيف للمجتمعات المحلية قد حُمِّلت فوق طاقتها بكثير، وما زالت أغلبية السكان تعيش في فقر مدقع.

١٣٤ - ويجري العمل من أجل تحقيق هدف تحسين الأمن الغذائي من خلال نهج مشترك بين الوكالات متعدد الأوجه. وبفضل اجتماعات التنسيق المنتظمة في العاصمة والتعاون في الميدان، أُرسيت روابط أوثق بين الوكالات التي توفر المساعدة ذات المنحى الغوثي، ومع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية وتعبئة المجتمعات المحلية والمبادرات الائتمانية.

١٣٥ - وثمة تسليم بضرورة الانتقال إلى حوار أكثر انفتاحا قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ على التوالي. وقد طلبت حكومة طاجيكستان المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة لإجراء الانتخابات البرلمانية في شباط/فبراير ٢٠٠٥.

ثالثا - الملاحظات

١٣٦ - عرفت حالة الأزمة التي دعت إلى توفير المساعدة الاقتصادية الخاصة استقرارا أساسيا في عدد من البلدان المشمولة بهذا التقرير (وهي جزر القمر، وموزامبيق، وصربيا والجبل الأسود، وطاجيكستان). وفيما قد تكون ثمة حاجة إلى أن يبقي المجتمع الدولي على المساعدة الإنسانية والإنعاشية، فقد بدأت هذه البلدان في دخول مرحلة الانتعاش، ولذلك ينبغي أن يوجَّه الجزء الأهم من المساعدة الإنسانية نحو التنمية المستدامة. وعليه، وفي أعقاب المناقشة التي دارت بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق في الدورة الحالية، فإنني أوصي بألا تنظر الجمعية العامة من الآن فصاعدا في حالة تلك البلدان في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الحواشي

(١) E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق.